الفصل الأول

الإطـــار العام للدراســـة

مقدمـــة.

أولا : مشكلة الدراسة.

ثانيا : أسئلة الدراسة.

ثالثا : منهج الدراسة.

رابعا : أهداف الدراسة.

خامسا : أهمية الدراسة.

سادسا : مصطلحات الدراسة.

سابعا : حدود الدراسة.

ثامنا : الدراسات السابقة.

تاسعا : خطوات الدراسة.

obeikandi.com

مقدمة :

إننا نشهد فى عصرنا الحالى – وعلى المستوى الدولى – ما يمكن أن يطلق عليه ظاهرة الأزمة التعليمية ، التى تجتاح معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، وتتجلى هذه الأزمة من خلال عدم الرضا الذى تبديه الأوساط الاجتماعية المتعددة وذلك بسبب جمود النظم التعليمية ، وعقم الأنظمة التربوية ، وعجزها عن الاضطلاع بأدوارها المتعلقة بتلبية احتياجات الأفراد و الاستجابة لمتطلبات خطط التنمية من الكوادر المؤهلة والمدربة لفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، أى الاشتراك الفعال فى مجتمع حر ، فى عصر يبرز فيه بمزيد من الوضوح دور التكنولوجيات القائمة على العلم كعامل حاسم فى وتيرة التغير الاجتماعى و الاقتصادى وفى هياكل القوى العالمية ، حيث بدأت فى الظهور أشكال جديدة من التنظيم الصناعى قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى قوى عاملة رفيعة مستوى التعليم وتتسم بالمرونة مساعدة فى الانتقال إلى اقتصاد السوق (١).

ولقد التقت أخيرا الحركات الإصلاحية عند هدف واحد وطلب واحد ، ألا وهو ضرورة إجراء مراجعة شاملة وجذرية وعميقة للأنظمة التعليمية من أجل إصلاحها بتطويرها وتجديدها لكى تكون أكثر عصرية وحداثة، ومرونة أقدر على الاستجابة لاحتياجات الأفراد والقيام بالوظائف الاجتماعية والإنسانية الموكلة إليها (٢).

ولذا نجد أن الاتجاه نحو الأخذ بالانسيابية والمرونة فى التعليم ، والعمل على توفير فرص التحرك الرأسى و الأفقى بين مسارات التعليم المختلفة فى يسر وسهولة وتحقيق مزيد من الاستمرارية بين مختلف عناصر النظم التعليمية ، اتخذ شكلاً موسعاً فى الآونة الأخيرة نظراً لما يحدثه من فعاليات ملموسة وتأثيرات قوية فى جعل البيئة التعليمية أكثر ملاءمة لطبائع المتعلمين ، حيث بدأت كثير من الدول ممثلة فى جهاتها المسئولة عن التعليم فى محاولات عديدة لتحديث نظمها التربوية معتمدة فى ذلك على جعل نظمها التعليمية نظم مرنة ذات روافد وفروع عدة مفتوحة البدايات والنهايات (٣)، ومن ثم

(١) اليونسكو : تقرير عن التربية فى العالم ١٩٩٣ " إزالة فجوة المعرفة ، توسيع مجال الاختيار التربوى ، البحث عن المعايير " . مطابع جريدة الدستور بإشراف يونيدباس، عمان ، الأردن ،١٩٩٣، ص ص ١٨ – ٢٤.

(2) Retamal,Gonzalo and Aedo – Richmond, Ruth; Education as a humanitarian intervention : Some reflections on policy and practice , in, **Education as a humanitarian response**, edited by Retamal Gonzalo and Aedo-Richmond, Ruth, UNESCO, 1998, p:p 5:7.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر :

a- Education Commission of States (ECS); **Bending without breaking, Improving education through flexibility and choices**, June 1996.

b- United States, General Accounting Office; **Regulatory flexibility in schools: What happens when schools are allowed to change the rules?** : Report to congressional committees, Washington D.C., 1994.

ذاتيات المتعلمين أكثر عطاءاً وإسهاماً فى الحياة، مستعيضة فى ذلك عن النظم التقليدية المعروفة ، التى وإن كانت قد أعطت الكثير من الفعالية والتأثير إلا أنها لم تعد مناسبة لتعقد الحياة المتزايد ومتطلباتها المتغيرة (١).

مما حدا بتلك الدول إلى استخدام مناهج وتطبيق أساليب متعددة لتحقيق الانسيابية والمرونة فى نظمها التعليمية المعاصرة ، وقد دلت العديد من الدراسات والأبحاث التى أجريت حول فعالية النظم المرنة على كفاءة عالية لها، وتأثير مباشر فى إظهار طاقات المتعلمين وحسن استخدام هذه الطاقات، مما يبشر بمستقبل باهر للأفراد ولهذه النظم ومجتمعاتها، إلا أنه وفى ظل الأخذ بفكرة واتجاه الانسيابية والمرونة فى التعليم تظهر مسائل كثيرة هامة مثل :

كيف تترابط وتتصل أنواع التعليم المختلفة ؟ وهل هناك علاقات مستمرة بين تعليم الصغار وتعليم الكبار ؟ وما هى الظروف المناسبة والكفيلة بتحقيق المرونة ، والاتصال الأفقى والرأسى بين الأنظمة المختلفة على جميع المستويات ؟ وقبل هذا وذاك هل هناك سدود وقيود و اختناقات فى الأنظمة التعليمية الراهنة ؟ وهل هذه الأنظمة تسمح – لأى فرد – أن يلحق بالجديد، أو أن يجدد نفسه فى أى وقت من الأوقات ، وفى أى مرحلة من مراحل نموه؟ وهل هذه الأنظمة التعليمية تسمح لجميع الناس – من جميع الأعمار – بالإفادة من الفرص التعليمية بناء على رغبة واضحة وأهداف متجددة، ومن ثم المواءمة مع متطلبات القرن الحادى والعشرين.

ولقد أكدت العديد من الوثائق الرسمية والدراسات والأبحاث فى توصياتها على ضرورة الاتجاه نحو تحقيق الانسياب والمرونة فى التعليم ومن أمثلة ذلك ما يلى :

" ***تطبيق مبدأ المرونة فى التعليم العام*** ، و السعى إلى فتح باب التعليم على مصراعيه لمن تمكنهم قدراتهم على الإفادة منه ، والعمل على إعطاء فرص متكافئة للراغبين فى التعليم ، مهما كانت سنهم دون أى عوائق أو حواجز " (٢).

نص الخطاب التربوى السياسى منذ بدء الثمانينيات على : " أن تسعى مصر إلى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى جميع المراحل سواء على مستوى الأفراد أو البيئات، مع توفير أعلى درجة من ***المرونة داخل التعليم النظام التعليمى***، بحيث تغطى أساليبه أكبر قدر ممكن من البيئات والأفراد مع عدم الاقتصار على إقرار حق كل فرد فى التعليم بصورته النظامية المتعارف عليها، بل إتاحة فرصاً تعليمية بديلة ومتنوعة " (٣).

(١) راجع :

أ- محمد شحاته حسن الحطيب : التعليم الذاتى الجماعى بين النظرية والتطبيق ، دراسة مقارنة ، **رسالة الخليج العربى** ، العدد ٢٠ ، السنة ٧ ، مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦م، ص ١٣٦ .

ب- عبد الله بوبطانة : دور التعليم العالى فى تجديد وتحديث النظام التربوى ، **التربية الجديدة** ، العدد ٣٢ ، السنة ١١ ، مليو / أغسطس ١٩٨٤، ص ٧.

(٢) *المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا: تطبيق مبدأ المرونة فى التعليم العام ، **تقرير الدورة الخامسة** ، أكتوبر / يولية ٧٧/ ١٩٧٨ ، ص ٢٩ .*

(٣) ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : ***تطوير وتحديث التعليم فى مصر، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه***، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٢٣ .

ومن هنا إذا جاز القول أن التعليم الفنى يجب أن يهتم بالجوانب الثقافية ، وأن التعليم العام يجب أن يهتم بالجوانب الفنية التطبيقية ، فإن مبدأ الفرص التعليمية المتساوية أو المتكافئة يتطلب وجود ***قنوات اتصال بين التعليمين العام والفنى*** ،بل هو يتطلب فوق ذلك إزالة الحواجز بينهما .

- نصت السياسة التعليمية الراهنة فى أكثر من موضع على :

١= " أن الاتجاه الغالب والحديث الآن فى التعليم ، ***الانسيابية الكاملة بين كل أنواع التعليم*** ، وبين التعليم وسوق العمل ، فالحواجز المصطنعة والإجراءات الحاكمة التى تمنع من الانتقال الميسر والتكيف من مرحلة إلى أخرى ، ومن مرحلة التعليم إلى سوق العمل والعكس ، هى إجراءات ليست فى صالح هذا الوطن " (١).

٢= وأنه " يجب أن ***نُيسِّرَ الانتقال فى يُسر وسهولة*** من نوع معين من التعليم إلى نوع آخر ، ويجب ألا يحس الشاب المصرى أنه قد نُفِىَ إلى نوع معين من التعليم ، وأن هذا قدره الذى لا يستطيع الفكاك منه ، فهذه نظرة تصيب الإنسان بالإحباط (٢).

٣= وأنه " يجب أن نجعل من حق كل شاب أن يمارس القدرات اليدوية وأن يمارس بذور التعليم الفنى ،وأن يتجه للتعليم الذى يتناسب مع إمكاناته، ولكن فى الوقت نفسه من ذهب إلى التعليم الفنى لا نحرمه من ***مواصلة التعليم*** ، إذ يجب أن ييسر لخريج التعليم الفنى مثلا أن يلتحق بالمعاهد العليا والجامعات " (٣).

٤= وأنه " يجب أن نيسر لكل إنسان فاته التعليم فى مرحلة ، أن تكون له ***فرصة ثانية***، و من حصل على الثانوية العامة و لم يدخل إلى الجامعة أو المعاهد العليا،وينضم إلى سوق العمل لفترة من الفترات ولتكن أربع سنوات، ثم نوفر له ثانية أن يعود إما إلى التعليم العالى الجامعى، أو إلى التعليم المفتوح " (٤).

خاصة وأن كسر هذه القيود والحواجز والسدود وعوائق الالتحاق بنظم ونوعيات التعليم المختلفة، وتحقيق الانسيابية والمرونة بين كافة أوجه التعليم وسوق العمل سوف يقضى على الظواهر السلبية التى عانينا منها فى الماضى ، ويفتح الباب واسعاً أمام طموحات شبابنا خلال القرن المقبل.

(١) *بيان وزير التعليم فى مجلس الشورى فى ٤ مارس ١٩٩٢ ، فى ، مجلس الشورى : **تقرير لجنة الخدمات عن موضوع : نحو سياسة تعليمية متطورة** ، ١٩٩٢ ، ص ٧٩ .*

(٢) *وزارة التربية والتعليم : **مبارك والتعليم ، نظرة إلى المستقبل** ، مطابع روز اليوسف، يوليو ١٩٩٢ ، ص ٦٠ .*

(٣) *ج.م.ع، المركز القومى للبحوث التربوية : **تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية، الفترة ٩٢/١٩٩٤** ، ص ٨٤.*

(٤) ***بيان وزير التعليم فى مجلس الشورى فى ٤ مارس ١٩٩٢** ، مرجع سابق ، ص ٨٠.*

أولا : مشكلة الدراسة:

إن نظرة سريعة إلى واقع التعليم فى جمهورية مصر العربية تكشف لنا عن بعض مـــآزق هـــذا التعليم ومفارقاته، و التى من أهمها تلك الصرامة النسبية و عدم المرونة – إلى حد مـــا – أو حريـــة الانتقال، بمعنى ***انسداد قنوات التغيير من نمط إلى آخر و صعوبة الانتقال بين الأنواع المختلفة فيـه،*** أو حتى بين تلك الفروع السائدة داخل هذا النوع أو ذاك مما يؤثر بالطبع على نوعية المتعلم الملتحـــق بكل نوع منه، و من حيث ***الحد من حرية الحركة داخله،*** فهناك ***حواجز و ســـدود*** بـــين التعليـــم النظامى و التعليم غير النظامى، وهناك حواجز داخل التعليم النظامى نفسه، وحواجز بـــين أنـــواع التعليم الثانوى ولا سيما التعليم الفنى و التعليم الأكاديمى العام، وفى داخل هذين الشقين (التعليم الفنى و التعليم الأكاديمى) هنالك حواجز وسدود بين الفروع القائمة فى كل منهما، وكذلـــك الحـــال فى التعليم العالى – حيث التخصص– إذ تنعدم تقريباً الصلات بين فروع التخصصات المختلفة، وخاصة بين الدراسات العلمية و المهنية و التكنولوجية وبين الدراسات الإنسانية .

فنظامنا التعليمى لا يتيح الفرصة للأفراد من حيث إمكانية توزيع دروسهم على امتداد حيـــاتهم كلها، على أن تتناوب هذه الدروس مع فترات العمل بدلاً من إطالة مدة الدراسة فى مطلع الحيـــاة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يلاحظ أنه ***يُرْغِمُ شبابنا من الطلاب على اختيارات يتعذر إلغاؤهـا*** بالنسبة لمهنهم فى المستقبل، و يُرغِمُهُم على البقاء فى هذا النمط التعليمى أو ذاك، لا لغرض ما ســـوى أنه كان ***الاختيار الوحيد*** المتاح أمامهم، مع انعدام الفرص للانتقال بصورة أفقية بين مسارات التعليـــم المختلفة، مما يؤدى إلى إحباطات كثيرة، إذ لا يلبث هؤلاء الطلاب أن يشعروا بأن المدرسة أو المعـــهد أو الكلية مكان تُفْرَضْ فيه عليهم القيود و الالتزامات الإجبارية ذات قدر بسيط مـــن ***الاختيـــارات الشكلية.***

و الأغلب الأعم نجد أن مؤسساتنا التعليمية تخضع للنمط التقليدى الذى يفرض ضربـــاً مـــن ***النمطية الوحيدة النسق و نوعا من الإذعان و التطابق*** – إلى حد ما – ، و " يفرض وصاية علـــى المتعلم و شروطا محددة قاسية للقبول والنقل من مرحلة لأخرى، و يفرض مواد إجبارية و يخنق فـــرص الاختيار، التى هى الطريق لبناء الشخصية المستقلة القادرة على اتخاذ القرار وتحمل المسئولية " (١).

(١) *عبد الفتاح أحمد جلال : الإصلاح التربوى للتعليم قبل الجامعى، **المجلة العلمية لجامعـــة القـــاهرة**، العـــدد الأول، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٩٤.*

ولهذا فمن الضرورى البحث عن ***منظور جديد يجعل من منظومة التعليم منظومة مرنة***، يُمكن أن ينجح فى منح الأفراد فرصاً متعددة لاختيار نوع التعليم المناسب لهم، و لمهنهم فى المستقبل على أسس أكثر معقولية، و بحيث يخفف من حدة الحواجز الرأسية و الأفقية بين أنماطه و أنواعه المختلفة، و ذلك بإتاحة فرص الانتقال الميسر و التحرك المرن من هذا النمط التعليمى إلى ذاك أو العكس، بصورة تعمل على المساواة وتحقيق تكافؤ الفرص دون أن تغفل مراعاة الفروق الفردية.

خاصة وأنه من غير المعقول أو المقبول أن ندخل القرن الحادى و العشرين مكبلين بهياكل تعليمية ذات مسارات تتسم ***بالنمطية الحادة*** على اختلاف الحلقات التعليمية، بعضها مغلق و الآخر مفتوح، تصرخ بالتمييز ولا تتكافأ فيها الفرص التعليمية للجميع، بل لابد من ***هياكل تعليمية مرنة*** تكون ترجمة صادقة لديمقراطية التعليم، و ما تنادى به ثقافتنا و تقاليدنا الإسلامية من الدعوة للعلم و التعليم و تيسير فرصه بصفة مستمرة هذا من جهة ، و مسايرة للاتجاهات التربوية و الأنظمة التعليمية المعاصرة من جهة أخرى.

و هذا الأمر يشكل ضرورة أكثر إلحاحاً من أى وقت مضى، فإما أن يكون نظامنا التعليمى قادراً على التوافق السريع و تلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد والمجتمعات خلال القرن المقبل ، من خلال استحداث ***صيغ مرنة***، و استراتيجيات و أساليب تجديدية تتميز بالفعالية، و تسمح بالتحرك الأفقى و الرأسى، تحقق الانسيابية و المرونة بين أنماطه و مراحله المختلفة، و إما أن تتسع الهوة القائمة بين أنماطه و أنواعه هذه، و ما يترتب على ذلك من التصدع الكامل بين نظمه و أنواعه من جانب، وبين المجتمع و عالم العمل وما يحدث فيه من تقدم و تطور تكنولوجى مستمر، من جانب آخر (١).

و إذا كان العصر الذى نعيشه يفرض علينا تحديات معرفية و تكنولوجية و علمية متطورة، مما يتطلب معها أن تكون ***نظمنا التعليمية مرنة*** إلى حد كبير بحيث تستطيع الاستجابة لهذه التحديات، و إذا كانت السياسة التعليمية الراهنة قد طرحت مبدأ الانسيابية بين أشكال التعليم المختلفة، فإن مشكلة البحث تتبلور فى التساؤل التالى:

كيف يمكن تحقيق الانسيابية بين مختلف أنماط التعليم النظامى فى مصر بمختلف مراحله؟، بحيث تتنوع فرص التعلم و التعليم و الانتقال المرن أمام جميع الأفراد فى إطار من مبادىء التعليم للجميع وفلسفة التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة والتعليم المتناوب، مما يُمكّن المجتمع المصرى من مواجهة التحديات التى يفرضها عليه القرن الحادى والعشرين.

---

(١) مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية : ***الاجتماع الاستشارى التعليمى الخامس لبرنامج التجديد التربوى من أجل التنمية فى الدول العربية ، التقرير النهائى***، عمان ، ٨-١٢ أكتوبر ١٩٨٨، إيبيداس ، الكويت ، ص ١٦.

ثانيا : أسئلة الدراسة:

من سلبيات الوضع الراهن لسلّم التعليم النظامى أنه يكتفى بتنظيم قناة تعليمية واحدة، لجميع التلاميذ فى مرحلة الإلزام ، ذو محتوى تعليمى موحد، وعدد السنوات الدراسية موحد، ومستوى تحصيلى معين لجميع التلاميذ، الأمر الذى جعل من المتعذر تنفيذ مدة الإلزام بالنسبة للجميع، فضلاً عن تجاهل الوضع الراهن، تحقيق المرونة اللازمة لتسهيل التحرك الأفقى بين أنواع التعليم الثانوى، كضرورة تربوية، تسمح بتصحيح مسار الطالب عند اللزوم ، أو ما قد يحدث من أخطاء فى التوجيه والتوزيع، وكذلك افتقار الوضع الراهن، إلى وجود ***تنسيق بين سلم التعليم وسلم التدريب الحرفى والمهنى***، وتوفير فرص التحرك الأفقى بينهما، وافتقار نظم القبول الحالية إلى المعايير الموضوعية والصادقة، واعتمادها على معيارين فقط هما ***السن ومجموع الدرجات فى امتحانات تقليدية***، دون الأخذ فى الاعتبار بمعايير أخرى لها أهميتها القصوى فى حسن الاختيار وناتج العملية التعليمية وصالح المتعلم والمجتمع (١).

ومن ثم تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى و المنبثق من مشكلتها، و المتمثل فى: ***كيف يمكن تحقيق الانسيابية بين أنماط التعليم النظامى فى مصر بمختلف مراحله؟*** و يتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية التالية:

س١ : ما واقع الانسياب و المرونة والجمود والقيود بين مراحل و حلقات التعليم النظامى المصرى الراهنة ؟.

س٢ : ما النماذج التى اتبعت فى تقاليدنا الإسلامية لتحقيق الانسيابية فى التعليم؟

س٣ : ما النماذج والأساليب المتبعة لتحقيق الانسيابية ببعض نظم و أنماط التعليم المعاصرة؟

س٤ : ما البدائل و التصورات المقترحة لتنظيم حركة الانسياب ومرونة التدفق بين حلقات التعليم النظامى المصرى مستقبلاً ؟.

ثالثا : منهج الدراسة:

يود الباحث أن يوضح خط التفكير المنهجى الذى تنتهجه الدراسة الحالية، ذلك أن المنهج المقارن الذى تستخدمه يعنى دراسة وتحليل الوضع القائم فى بلدنا من حيث طبيعة الانسيابية والمرونة

(١) *لمزيد من التفاصيل أنظر :*

*المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : تحديث التعليم قبل الجامعى فى مصر : هيكل التعليم ونظم القبول، **تقرير الدورة الرابعة عشر**، سبتمبر ١٩٨٦/ يونيه ١٩٨٧، الكتاب رقم ٢١٣ من مطبوعات المجالس ، ص : ص ٦٣:٦١ .*

بنظم الالتحاق فى هذا أو ذاك من حلقات نظم التعليم المختلفة، بل ومدى المرونة فى الانتقال من تخصص أو نمط تعليمى ما إلى أخر، ذلك الوضع الذى يستند إلى الواقع الثقافى الذى يعايشه الباحث بالفعل إحساساً وخبرة ودراسة، وتفاعلاً زمانياً مع الماضى ومكانياً مع الحاضر، وما تقتضيه النظرة المستقبلية للانسيابية فى التعليم من ضرورة الاستناد على نظرة أوسع وأشمل تتناول دراسة وتحليل هذه القضية أولاً فى ماضينا وتقاليدنا العربية والإسلامية، ثم فى البلاد المتقدمة التى قطعت شوطاً كبيراً فى تطبيقها عملياً.

و إذا كانت طبيعة البحث فى الانسيابية فى التعليم بالنظم والتجارب التربوية العالمية ، ليس بالأمر البسيط فهو يحتاج إلى دراسة وتحليل نواح كثيرة تتناول الأسس والمبادئ الفلسفية لهذه القضية فضلاً عن العوامل الثقافية، وبالرغم من صعوبة ذلك ، إلا ***أن التوصل إلى نقاط ونتائج عامة فى بعض تجارب هذه الدول،*** ومحاولة التوصل إلى عوامل النجاح والإخفاق ومظاهر وأساليب تحقيق هذه الانسيابية والقنوات المتبعة وأشكالها المختلفة ، يمكن أن تكون مؤشراً أمامنا ،وأن تعطى الضوء الأخضر للقيام ببعض المحاولات الرائدة والاستفادة من هذه التجارب شريطة أن تؤخذ طبيعة الظروف المحلية والقومية الخاصة بنظر الاعتبار.

ومن الجدير بالذكر أنه ثمة ملاحظتان حول أهمية تناول هذه القضية من الزاوية المقارنة هما :

١- أن التنوع ينطوى على فائدة كبرى بالنسبة إلى الدراسات المقارنة ، فالمقارنة تسمح لنا بتعميق فهمنا لمجتمعنا التربوى الذاتى.

٢- أن أحد أهم تطبيقات التربية المقارنة يتمثل بالإسهام فى صياغة الإصلاحات التربوية عن طريق تزويد أصحاب القرار بالمعلومات الملائمة واقتراح خيارات مختلفة لمعالجة وطرح حلول للظواهر والمشكلات التربوية (١)، ومن ثم مساعدة المسئولين عن إعداد السياسات التعليمية على تصميم الحلول والإصلاحات التربوية الملائمة لحل المشكلات التعليمية .

وتتبنى الدراسة الحالية –***مدخل المشكلة*** – أحد المداخل المنهجية العلمية المقارنة فى بحث ودراسة المشكلات التربوية والتنبؤ بالتصورات والحلول المناسبة لها ، ويعتمد هذا المدخل على انتقاء مشكلة تربوية معينة، ثم دراستها فى عدد من الدول بدرجة من التعمق والشمول ***تتيح استخلاص نتائج عامة أو قوانين،*** يمكن أن تكون أسسا توجيهية تحقق عمليات إصلاح وتطوير النظم التعليمية(٢)

(١) *لمزيد من التفاصيل أنظر :*

*أ – هَنغلى شو ونترهاو زهو : التربية المقارنة فى آسيا : وضعها الحاضر وآفاقها المستقبلية، **مستقبليات (٧٣)**، المجلد ٢٠، العدد ١، ١٩٩٠، ص ٨١.*

*b - Harold, Noah; The use and abuse of comparative education, in , **New Approaches to comparative education**, Philip G. Altbach and G. P. Kelly (Eds), New York, MacMillan Publishing Co. Inc., 1986, p 15.*

*c - Berdhahl, Robert O. and others; **Quality and access in higher education, Comparing Britain and The United States**, Open University Press, Ballmoor, Buckingham, 1991, p. 1.*

*(٢) محمد سيف الدين فهمى : **المنهج فى التربية المقارنة**، الطبعة الثانية ، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥،ص ٥٩٠.*

obeikandl.com

خاصة وأن الدراسة المقارنة لقضية البحث الراهنة يمكن تحديدها على أنها " مجموعة نظامية من المدلولات عن النظم التعليمية الأخرى وبيئاتها، مما يساعد واضعى السياسات التعليمية والتربوية فى اتخاذ قرارات تتعلق بالإصلاح المدرسى والتعليمى "(١).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المدخل لا يذهب بعيداً عن غيره من المداخل المنهجية الأخرى فى التربية المقارنة ، بل هو يستفيد منها جميعاً وأنه يمتاز عليها بميزتين يتناسبا مع طبيعة الدراسة لمشكلة البحث الحالية وهما : الأولى : أنه ***ينظر ويهتم بالمستقبل*** ، والثانية : أنه ***مدخل قادر على تقييم النظم التعليمية أو الظواهر التربوية المختلفة*** ، وبالتالى الاستفادة منها ، لا للوصول إلى أن هذا النظام التعليمى أفضل من ذاك ، ولكن للحكم على البرنامج الإصلاحى فى ضوء طبيعة النظام التعليمى نفسه وهدى الظروف والعوامل والقوى المحيطة والمؤثرة فيه (٢).

رابعا : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى الإسهام فى صياغة سياسات تربوية ترمى إلى إصلاح وتطوير نظم التعليم المصرى الراهنة من خلال :

١- ***البحث عن بنى تربوية مرنة تيسر الانتقال من طراز من التعليم إلى آخر***، وتهجر الفروع الدراسية المهجورة والمسدودة التى لا مخرج لها، وتيسر التكامل بين الخدمات التربوية المدرسية والخدمات التربوية خارج المدرسة ، أى تحقيق الدمج بين الأنشطة التعليمية فى المدرسة وخارجها فى نظام تعليمى يُصمم من منظورى : تحقيق ديمقراطية التعليم فى مجموعه ، وتطوير التعليم المستمر والمتناوب من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للأفراد والمجتمعات.

٢- ***توضيح فكرة الانسيابية فى التعليم كفكرة تنظيمية إجرائية*** ، وتكوين مجموعة من معايير القبول والالتحاق تكون فى الوقت نفسه من التعدد والاتساع والمرونة بحيث تصبح الانسيابية مبدءاً منظماً لتحقيق سهولة الالتحاق ومرونة التنقل بين مختلف أنواع التعليم ، وبين عالم التعليم وعالم العمل محققة الاستمرار والتناوب بينهما.

٣- دراسة الشروط والسبل المختلفة التى تمكن الأفراد فى جميع الأعمار من ***ممارسة الحق الدائم فى التعليم فى شتى مستوياته وبمختلف أشكاله فى ظل المساواة التامة*** ، ومن ثم

(1) *Philip G. Altbach and Others (Eds); **Comparative Education**, MacMillan Co. Inc., New York, 1982, p. 513.*

(٢) *محمد سيف الدين فهمى : **المنهج فى التربية المقارنة**، مرجع سابق، ص ص ٥٩٧،٥٩٨.*

الوقوف على ***السدود والحواجز أو العقبات التى تحول دون الممارسة الكاملة لهذا الحق.***

٤- توعية الرأى العام وإعلام صانعى القرار بالأسباب التربوية والثقافية التى تبرر تطبيق التدابير الكفيلة بتحقيق الانسيابية فى التعليم، ومساعدتهم فى عملية الاختيار بين البدائل.

خامسا : أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تتناول قضية البحث عن كيفية تحقيق الانسيابية والمرونة بين حلقات ومراحل التعليم النظامى فى مصر، و التى تستمد أهميتها من المنطلقات التالية :

١- أن مصر قد سارت شوطاً طويلاً على طريق إصلاح التعليم بأسلوب متدرج ، وأن الوقت قد حان لنأخذ بأسلوب التطوير الجذرى الذى يسابق المتغيرات ولا يفوته الزمن (١) ، فإذا كانت فكرة الانسيابية تُعبر فى جوهرها عن ***رؤية جديدة لمسارات تدفق المتعلمين و العملية التعليمية*** ، فهى تستهدف ***بناءاً مغايراً للهياكل التعليمية*** من أجل أدوار جديدة فى عالم متغير .

٢- إذا كان كل شئ فى نمو العصر وتجدده وفى تجدد هياكل وسوق العمل ومطالبه يُملى البحث عن هياكل تربوية مرنة ، فمن الطبيعى ***أن البحث عن أساليب تحقيق هذه المرونة والأخذ بها ، يُشكل مطلباً أساسياً ينبغى أن نتجه نحوه***، لا سيما وأننا نشكو من تصلب الهياكل التربوية وجمود النظم التعليمية (٢).

٣- إن فكرة الانسيابية فى التعليم كمظهر من مظاهر التجديد التربوى ***تعد إطاراً لسياسة تربوية أو فكراً تربوياً موجهاً لكافة العمليات التالية*** ، وينطبق على هذا الفكر أو السياسة التعليمية مسلمات شائعة فى المجال التربوى ، و هى أن وضوح أبعاد الفكر أو السياسة فى أذهان القيادات التربوية ، يساعد على الضبط العلمى والالتزام فى الإجراءات والعمليات التالية .

٤- ما أشد حاجة بلادنا بحكم التحديات التى تواجهنا والتحولات التى ننتظرها خلال القرن الحادى والعشرين - إلى ***إعادة صياغة نظمنا التعليمية*** على أساس من ***الملاءمة والانفتاح*** ، بمعنى ***التحرر من القيود والشكليات التى تحول دون وصول الأفراد إلى هذا النمط التعليمى أو ذاك أو وصولهم إليه والاستزادة من محتواه ، أياً كانت ظروفهم التعليمية السابقة – بخاصة فى المراحل العليا منه- ليصبح التعليم بالفعل قوة***

(١) *المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : تقرير الدورة الرابعة عشر، مرجع سابق، ص ٣ .*

(٢) *عبد الله عبد الدائم : **التربية وتنمية الإنسان فى الوطن العربى**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، ١٩٨٥، ص ٧٤ .*

إيجابية تعين الفرد على تطوير حياته وتحقيق آماله وطموحاته.

٥- أكدت العديد من الوثائق والدراسات والأبحاث فى توصياتها على ضرورة الاتجاه نحو تحقيق ***مزيد من المرونة فى سياسات ومعايير الالتحاق والقبول*** وإزاحة مجموعة من العقبات والحواجز التى اتسمت بها النظم التعليمية التقليدية ، وفى هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أنه بالرغم من أن اتجاه تحقيق الانسيابية والمرونة بين نظم وأنماط التعليم المختلفة من الاتجاهات البكر فى المجتمعات المتقدمة بصفة عامة ، إلا أنها حديثة فى مصر ، وهى تنطوى على العديد من الموضوعات والقضايا الهامة ، وأن الظروف الحالية والمناخ العام أكثر مناسبة لتناول مثل هذه القضية .

٦- مع التسليم بالقيود والحدود والمستويات التعليمية التى يتوجب أخذها فى الحسبان عند إعادة النظر فى قنوات الانتقال والتنقل عبر مسارات التعليم المختلفة ، ومحاولة صياغة كيفية ***القبول المرن والمتنوع*** بمختلف المستويات التعليمية وفى مختلف الأنماط والتخصصات ، فإنه مع وضوح الرؤية وحسن التقدير للإمكانات واستثمارها يمكن بحث ودراسة هذه القضية ، فبقدر علم الباحث ، لم يحاول أحد الباحثين أن يخوض التجربة من قبل ويضع تصور لكيفية تحقيق الانسيابية فى التعليم مستفيداً من تقاليدنا العربية والإسلامية وكذلك التجارب والنماذج المطبقة لها عالمياً فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان، ومن ثم طرح رؤية مستقبلية ذات بدائل وخيارات متعددة تتناسب مع سياق نظم التعليم فى المجتمع المصرى .

سادسا : حدود الدراسة :

تتمثل هذه الحدود فيما يلى:

١- ***من حيث نظم التعليم المصرى*** : سوف تقتصر الدراسة الحالية على دراسة واقع الانسياب والمرونة والجمود والسدود والقيود بالتعليم النظامى الرسمى المصرى،خاصة وأنه يمثل النهر الرئيسى الذى يلتحق به الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصرى ، وذلك بالمقارنة بغيره من نظم التعليم الأخرى.

٢-***من حيث أبعاد المقارنة*** : سوف تقتصر الدراسة الحالية على تناول الأبعاد التالية : الإطار البنيوى للنظام التعليمى،والنماذج المعيارية المعاصرة للقبول، والأشكال المختلفة لفتح القنوات، والأساليب المتبعة لتحقيق الانسيابية والمرونة فى كل من التعليم الثانوى والتعليم العالى والجامعى والدراسات العليا بمصر ودول المقارنة.

٣- ***من حيث دول المقارنة*** : سوف تقتصر الدراسة الحالية على دراسة وتحليل واقع الانسيابية والمرونة تاريخياً فى الممارسات والتقاليد العربية والإسلامية، ثم التجارب المعاصرة فى الدول الثلاث التالية:

obeikandl.com

أ –الولايات المتحدة الأمريكية : والتى تتمتع بالعديد من النظم التعليمية المرنة المفتوحة المسارات ، والتى تشكل فيما بينها أحد أهم النماذج العالمية المعاصرة لتحقيق قضية الانسيابية ومرونة التدفق الطلابى بين نوعيات التعليم المختلفة.

ب – ألمانيا : و التى تم ذكرها فى وثيقة مبارك والتعليم كنموذج تطبيقى لتحقيق الانسيابية فى التعليم، والتى تتمتع بالعديد من مسارات التعليم الثانوى المرنة المفتوحة التى تسمح بحرية الحركة والانتقال الأفقى و الرأسى، فضلاً عن فتح الفرص وتغيير المسار بالنسبة لخريجى التعليم الفنى.

ج– *اليابان* : والتى تتشابه فى نظامها التعليمى مع التعليم المصرى فى بعض نقاط الجمود والمتمثلة فى تحجيم الاختبارات وصعوبة الانتقال من مجال دراسى لآخر وضيق قناة الانتقال من التعليم الثانوى إلى التعليم الجامعى ، إلا أنها تتمتع بنظام التعليم الاجتماعى الموازى لنظام التعليم الرسمى، والذى يفتح العديد من الفرص للانسياب ومرونة التدفق لجميع أفراد المجتمع اليابانى.

٤–*من حيث أوجه المقارنة* :سوف تقتصر الدراسة الحالية على صور التحليل المقارن التالية:

- تحليل مقارن للواقع التعليمى المصرى الراهن فى ضوء مفهوم الانسيابية فى التعليم .
- تحليل مقارن للانسيابية فى التعليم بين التقاليد العربية الإسلامية والواقع التعليمى المصرى الراهن.
- تحليل مقارن للانسيابية فى التعليم بين مصر وكل من الولايات المتحدة الأمريكية، بين مصر وألمانيا، وبين مصر واليابان.

سابعا : مصطلحات الدراسة :

يعد مصطلح الانسيابية فى التعليم : المصطلح الرئيسى لهذه القضية ، إلا أن هناك مصطلحات أخرى بساحة التعليم متداخلة معه فى الاستخدام بحكم انصراف كل إلى إحداث تكييفات للتعليم فى سبيل مواجهة ما يتعرض له من تحديات ومتغيرات من الداخل ومن الخارج ، ولعل هذا التداخل هو ما جعل مفهوم *الانسيابية فى التعليم* يعتوره كثير من التعثر ويلفه قدر كبير من الغموض.

وإذا كانت الساحة التعليمية يتداول بها الآن ما يسمى *بالمرونة وفتح القنوات والبنية العلمية وتصحيح المسار التعليمى لبعض الأفراد* ، فسوف تشير الدراسة إلى العديد من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الانسيابية ، فضلا عن المدلول الغوى والتربوى لكلمتى الانسيابية والمرونة كما يلى:

١–المدلول اللغوى لكلمتى الانسيابية والمرونة :

*– تمثلت معانى كلمة الانسياب حسب أحوال ورودها ، وإن كانت جميعها تتفق حول معنى واحد كما يلى:

- ***سَابَ ، سَيْباً ، سَيَاناً*** : ذهب حيث يشاء، - ***سَيَّبَهُ*** : أى تركه وخلاه يُسيَّب حيث يشاء،
- ***انساب*** : أى ساب، - ***السَّيْبُ*** : كلُّ ما سُـيِّبَ وخُلِّـى فساب (١).
- ***السيب*** : كما ورد فى حديث الاستسقاء " واجعله سـيباً نافعـاً" ، أى عطـاءً والمقصود هو المطر الجارى ، أى مطراً سائباً، أى جارياً.
- ***السُّيُوب*** : عروق من الذهب والفضة تسيب فى المعدن، أى تتكون فيه، وتجـرى فيه وتظهر، وسُمِّيت سيوباً لانسيابها فى الأرض ،
- ***السِّيابُ*** : يقصد به السحاب، ينتقل حيث يشاء (٢).

*- قال الله تعالى " ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام" (٣).

و ***السائبة*** تطلق إما على العبد أو البعير كما يلى :

- العَبْدُ : فقد كان يُعتق على أن لا ولاء له، أى كان الرجل إذا أعتق عبداً وقال هو سائبة، فقـد عتق ، ولا يكون ولاؤه لمعتقه، ويضع ماله حيث شاء.
- الناقة : التى كانت تُسيب فى الجاهلية لنذر ونحوه ، وهى البعير يُدرك نتاج نتاجه، فيسـيب، ولا يُحلأ عن ماء ، ولا يمنع من كلأ ، وهذه ميزة كانت تحظى بها، فَتَسْيِيبْ الدواب : أى إرسـالها تذهب وتجئ حيث شاءت (٤).

*- ***السيب*** : مصدر لفعل ساب ، أى جرى أو مشى مسرعاً ، وسائب : الاسم من ساب يسـيب إذا مشى مسرعاً ، أو من ساب الماء إذا جرى (٥).

* - ***اللوحة الانسيابية*** Flow Chart هى " المصور التسلسلى لخريطة سير العمليات وهى لوحة تبين

*(١) ج.م.ع، مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليـم، ١٤١٠هـ-١٩٩٠، ص ص ٣٣٠-٣٣١.*

*(٢) ابن منظور : **لسان العرب**، بتحقيق عبد الله على الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلى، الجـزء الثالث، من ذ إلى س ، دار المعارف، د ت، ص ٢١٦٦.*

*(٣) **القرآن الكريم** : سورة المائدة ، الآية ١٠٣.*

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر :

*أ -**القرآن الكريم بالرسم العثمانى وبهامشه تفسير الإمامين الجليلين**، العلامة جلال الدين محمد بن أحمـد المحلـى والعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، قدم له وراجعه مروان سوار، دار المعرفـة ، بـيروت لبنـان، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص ١٥٧.*

*ب - ابن منظور : **لسان العرب**، مرجع سابق ، ص ٢١٦٦.*

(٥) المرجع السابق : ص ص ٢١٦٦-٢١٦٧.

تسلسل عملية ما، أو سير العمل فى مؤسسة ما، أو العلاقات الإدارية فيها " ، أما ***الشكل الانسيابي*** Flow Digram هو " شكل يوضح مواقع الأشخاص أو الأشياء فى نظام ما " (١)، و كلمة : ***الحراك*** Mobility فتعنى قابلية الحركة والانتقال فى خفة وسرعة (٢) ، بينما ***البنية المرنة*** Flexible Construction : هى تلك البنية التركيبية التى تكون سهلة التعديل والتكيف لما يستجد من متغيرات وذلك باتخاذ بعض الإجراءات التشريعية (٣)، وتشير كلمة ***المرونة*** Flex- I – ble إلى صفة لشئ ما ، للمواءمة مع المتطلبات والحاجات المتجددة (٤).

٢ – المدلول التربوى والتعليمى لكلمتى الانسيابية والمرونة :

يوجد أكثر من دلالة تربوية وتعليمية لكلمتى الانسيابية والمرونة فى التعليم كما يلى :

أ- ***التعليم المرن*** : *Flexible Education*

هو " مدخل يمكن أن يدعم صيغ متعددة، ليس للإحلال محل المدرسة ، وإنما هو جزء من الاستعدادات والمساهمات المتعلقة بتجديد نظم التعليم لمجابهة تعقد وتغير الحاجات، وجعل التعليم أكثر ديمقراطية وملاءمة (٥).

والمرونة هنا يقصد بها تدعيم قدرة الطالب على الحراك داخل النظام التعليمى سواء أكان داخل المؤسسة التعليمية الواحدة ، أو بين لأنواع متنوعة من المؤسسات التعليمية من خلال معايير وشروط التحاق وتنقل مرنة متعددة (٦)، والمرونة لا يمكن أن تكون قيمة فى حد ذاتها، ***إذ*** من الضرورى وضع منظور فكرى وتنظيمى وأخلاقى واضح ، يمكن انطلاقا منه تنظيم توجيه الشخص داخل بيئات ونظم التعليم المختلفة .

(١) محمد على الخولى: ***قاموس التربية (إنكليزى – عربى)***، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٨٤.

(٢) حامد عبد السلام زهران : ***قاموس علم النفس (إنجليزى – عربى)***، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣١٧.

(3) ***Webster Third New International Dictionary of The English Language Unabridged,*** *Marrian Wester Inc, Publishers, Massachusettes, USA, 1986, p 869.*

(4) ***Active Study Dictionary of English,*** *Longman Group Limited Co, Eight Impression, UK, 1987, p 231.*

(٥) دلال يس : المدرسة الثانوية بين المساواة والتنوع " تصور مستقبلى"، فى ، ***مؤتمر التعليم الثانوى – الحاضر والمستقبل***، رابطة التربية الحديثة، ٦-٨ يوليو ١٩٩١، الجزء الأول، ص ٣١٠.

(٦) سلامة صابر العطار : التعليم الثانوى العام فى ضوء ديمقراطية التعليم ، فى ، ***مؤتمر التعليم الثانوى – الحاضر والمستقبل***، المرجع السابق، ص ٨٢.

obeikandl.com

والمرونة كسمة من سمات الهياكل التربوية تعنى : " تيسير الانتقال من طراز من التعليم إلى آخر، وهجر الفروع الدراسية المسدودة التى لا مخرج لها، وتيسير التكامل بين الخدمات التربوية المدرسية والخدمات التربوية غير المدرسية (١).

أما المرونة كهدف ووسيلة فى نظم التعليم هى تلك " التى توفر الانتقال والتحول من دراسة إلى أخرى، وتوفر التضامن – التداخل أو الترابط – بين الدراسات مكونا التخصصات البينية – هذا من جانب ، ومن جانب آخر تجعل من الإعداد عملية " تعديل مستمر " فى تكوين الدارس تبعا لقدراته والحاجات المتجددة (٢)، ومن ثم تقوية الروابط بين حاجات القوى البشرية المتجددة وحاجات العصر الراهن ومتطلباته المتغيرة.

ب – الانسيابية فى التعليم : *Flow in Education*

يقصد بها ***تيسير الربط بين شتى أشكال التعليم النظامى والتعليم غير النظامى والعمل، وتحقيق مزيد من الاستمرارية بين مختلف عناصر النظم التعليمية ومستوياتها، بحيث تهيئ مزيدا من سهولة الحركة للمنتفعين بالتعليم، وتنمى إمكانات التعاقب بين الدراسة والحياة المهنية، بحيث يكون النظام التعليمى مرنا بدرجة كبيرة، تسمح بأن يكون الاختيار مهما كان لا يقصد به أن يكون اختيارا نهائيا، إذ أن التغيير ممكن فى أى لحظة (٣)،***

وهذا يتطلب قيام المؤسسات التعليمية ببذل الجهود من أجل السماح للطلبة بإيقاف الدراسة والعودة إليها حيث يشاءون ***وبتغيير المسارات الدراسية*** للراغبين منهم، وبالانتقال من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، وتطعيم دراساتهم بمقررات دراسية من معاهد ومؤسسات تعليمية أخرى، داخل نفس المرحلة التعليمية أو فى مراحل تعليمية أخرى، أى ***فتح قنوات اتصال بين جميع نظم ونوعيات التعليم المتوازية و التى تضمها مرحلة واحدة ، وكذلك بين جميع مراحل التعليم ومستوياته على أنواعها المختلفة ، بحيث يتم تدعيم قدرة الفرد على الحراك داخل هذا النمط التعليمى أو ذاك، سواء كان داخل المؤسسة الواحدة،أو بين أنواع متنوعة من المؤسسات التعليمية من خلال معايير وشروط التحاق وتنقل معينة (٤).***

(١) عبد الله عبد الدائم : ***التربية وتنمية الإنسان فى الوطن العربى***، مرجع سابق، ص ٧٤.

(2) *Denver, Colo;* ***Education commission of the states, Bending without breaking : Improving education through flexibility & choice****, 1998, pp 1-5.*

(3) *Brich, Derek W and Latcham, Jack;* ***Flexible Learning in Action, Three case studies of flexibility, A project report****, Further Education Unit, London, Septmber 1984, pp 1-4.*

(4) *Ibid; p 3.*

obeikandl.com

أى سهولة التحرك والانتقال الأفقى والرأسى للمتعلمين أو الراغبين فى التعلم بين تلك المدارس والمعاهد والكليات المنفصلة والمنعزلة عن بعضها البعض ، حتى لا يصبح التركيب التعليمى فى أغلبه سلسلة من المسارات ذوات الاتجاه الاجتماعى الواحد دون أن تكون هناك فرصة أمام الفرد ليصحح اختياره الردئ – يوما ما – للدراسات أو ليكيف نفسه للظروف الشخصية المتغيرة أو للظروف الاقتصادية المتغيرة ، فالانسيابية فى التعليم، تبتعد بالنظم التعليمية التقليدية عن الجمود، الذى يفرض متطلبات كثيرة ولا يهتم بشكل كاف بإظهار " ***رضا المتعلمين*** " ، خاصة وأن الكثير من النلس يعترض على الممارسات التقليدية لهذه النظم التقليدية، وما بها من قيود ويصرون على فكرة "***أن يدرس الطالب محبة فى العلم والتعليم ليس إلا*** "، أى إفساح المجال أمام المتعلم للتعلم دون قيود (١).

ومن ثم يلزم ضرورة ***إعطاء الرخص وجواز المرور*** لفئات جديدة من المتعلمين ؛ بالاعتماد على معايير قبول ذات بدائل متعددة، مناسبة ، متكافئة ومتوائمة، خاصة وأن عدم التأكد من المستقبل ، وطول الفترة التى يستغرقها التغيير ، يتطلب أن يكون أحد العناصر الأساسية فى النظام التعليمى ، هو انفتاحه بحيث يكون ***نظاما تعليميا مرنا*** تنفتح فيه كل من المدارس الثانوية الأكاديمية والفنية على بعضها البعض، وكذلك معاهد وكليات التعليم العالى و الجامعى،و بنفس الطريقة تنفتح مؤسسات التعليم النظامى على مؤسسات التعليم غير النظامى، والتعليم النظرى على التعليم العملى والتدريب المهنى (٢).

وتبعا لهذا يصبح النظام التعليمى ***نظاما مرنا متحررا***، يستند على ***مبدأ الحرية فى التعليم***، ويسعى لبلوغ هدف يتميز بخصوصية الدوام والتغير المرن فى آن واحد، وهو تحرير الأفراد بحيث أن تحقيق قواهم و إمكاناتهم يصبح هو قانون حياتهم، وهنا يتم ***إفراد التعليم للراغبين***، وإتاحة ***مبدأ الاختيار الحر*** لما هو مرغوب فى تعلمه ، وبالكيفية التى يريدونها، ومن السعى نحو تحقيق مفهوم وصيغة " ***التعليم المدار ذاتيا*** " ، فالمتعلم هو المتحكم فى العملية التعليمية ، ***والإنسان هو صانع تربيته ومسارات تعليمه*** ، على نحو يجعل منه شريكا فاعلا وواعيا ، يشارك على قدم المساواة فى العملية التعليمية ، ويكون مسئولا عنها (٣) ، أى أن يدير المتعلم ملف التعليم الخاص به، بما يتمتع به من حرية فى التنقل – البطء أو الإسراع – ومن ثم المسئولية الملقاة على عاتقه.

(١) سعاد خليل إسماعيل : أنماط التعليم غير النظامى، **عالم الفكر** ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، يوليو، أغسطس، سبتمبر ١٩٨٨ ، وزارة الإعلام، الكويت، ص ١٢٥ .

(٢) راجع :

- Kincheloe, Joe L. ; **How do we tell the workers ? The socioeconomic foundations of work and vocational education**, Westview Press Inc., 1999.

(٣) شلفا أمو نشفيلى : التربية التعاونية وأنسنة العملية التعليمية ، **مستقبليات (٧٤)**، المجلد ١٩ ، العدد ٤، اليونسكو، ١٩٨٩، ص ٦٥١ .

والشكل التطبيقى يختلف تبعاً لمدى الحرية المسموح بها، فقد يكون النظام التعليمى، نظام ***ذو حرية مطلقة***، يتعلم فيه الشخص ما يريد أن يتعلمه وبطريقته وتبعاً لوقته، أو ***نظام ذو حرية اختيارية***، يتعلم الشخص فيه وفق بعض من الضوابط الخاصة بالنظام التعليمى نفسه، ***فالتعليم حين يكون مبذولاً للجميع، مفتوحاً للطلاب جميعهم، لا يجوز أن يكون هُو، هُوَ للجميع (١)***، بل يقوم على ***فكرة الحق الدائم فى التعليم، أولاً***، والنابعة من الفلسفة الإنسانية وحرية الطبيعة البشرية، وهو فى هذا يعتمد على مبدأ التعديل والتغيير المستمر، وتعلم الشخص ما يريد تعلمه، فهذا ***حق انسانى دائم*** ومكتسب له، ***وثانياً*** يقوم على نظرية الاستحقاق بناء على معيار الجدارة والأهلية للسير فى نظام التعليم والتخصص المرغوب فيه (٢)، ***وثالثا*** يستند على مبدأ الاستمرار فى التعليم أو التناوب فيه، فالمرونة تقتضى التغيير ، والتغيير يقود إلى التنوع ويشجعه، مما يتطلب معه التقليل من الإجراءات القسرية ، و التى من أهمها الإجراءات الخاصة بوضع قيود للتسجيل والالتحاق المدرسى (٣)، ذلك أنه إذا كان كل شئ يخضع لتغير مستمر بما فى ذلك حياة الأفراد والأمم ، فإنه لا يمكن لنظم التعليم أن تستمر فى قوالب جامدة، بل تكون مرنة تسمح للأفراد الالتحاق بها، عندما يشعرون بالحاجة إلى التعليم، ووفق ظروف خاصة بهم، يجدوا فيها الخبرات المناسبة لهم .

ولذا على القائمين على التعليم النظامى أن يطرحوا السؤال التالى : ***كم من البنية والنظام يحتاج إليها الأفراد فى هذه الفترة من حركة المجتمعات نحو القرن الحادى والعشرين ؟***، كما أن عليهم أن يسألوا أنفسهم عن الأمر الأهم الذى من الممكن عمله لإطلاق العنان لحرية اختيار الطلبة، كى يقوموا بإجراء الاكتشاف بأنفسهم – الاستقلالية والاعتماد على الذات – وليصبحوا واعين فعلاً بما يحتاجون إلى تعلمه، وماذا يجب عمله لتنفيذ تلك الرغبة، إذ أن الحلقة السحرية بين الحرية والنظام ، هى ***الحفز نحو حرية الاختيار***، ويعتبر العثور على تلك الحلقة هدفاً محدداً، حرياً بأن يتوجه العمل لتحقيقه فى كل مرحلة تعليمية، ولكى يصل التعليم إلى جميع الراغبين من طلابه فى كل مكان – ***مجتمع التعليم والتعلم*** – (٤)، ولكى نشجع الحرية والنظام معاً، ولكى توجد حلقة الحفز تلك، يجب على التعليم النظامى أن يُولى اهتماماً شديداً لحرية الاختيار والحركة بين الأنماط التعليمية والتخصصات الدراسية المختلفة فيه، حيث أن ذلك يعتبر أداة فاعلة تشجع على التعلم الأفضل، من خلال إيقاظ الفرد لحريته فى الاختيار والاعتماد على الذات، ***فالانسيابية نظام وليست فوضى.***

(١) عبد الله عبد الدائم : ***التربية وتنمية الإنسان فى الوطن العربى***، مرجع سابق، ص ٢٣ .

(٢) ملكة أبيض : أنماط نظم التعليم العالى ، ***مجلة العلوم التربوية***، المجلد ١ ، العدد ١ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٤٤ .

(٣) جوسيه يواكيم برونر : التعددية التربوية الجديدة فى أمريكا اللاتينية، ***مستقبليات (٨٢)***، المجلد ٢٢ ، العدد ٢ ، اليونسكو، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٢٣-٢٢٤ .

(٤) رونالد بولنج : الحرية والنظام، فى ، ***اتجاهات جديدة للتعليم والتعلُّم على أساس مشاركة الطلبة فى التعليم***، تحرير جوزيف كاتز، ترجمة حسين عبد الفتاح ويوسف عليان، شركة مركز الكتاب الأردنى المحدودة، الأردن، ١٩٨٧ ، ص ص ٩٨-٩٩ .

ولهذا كله، فالانسيابية فى التعليم تستلزم البحث عن أساليب وتدابير ترمى إلى :

١-- تكامل الأنشطة التعليمية المختلفة ،وتحقيق ترابط أفضل بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى، والانتقال فيما بينهما بسهولة ويسر.

٢-- تحقيق المزيد من الاستمرارية بين مختلف عناصر النظم التعليمية، ومختلف مستوياتها، لتوفير إمكانية الانتقال بسهولة أكبر من شكل لآخر من أشكال التعليم وأنواعه .

٣-- فتح قنوات اتصال بين جميع نظم ونوعيات التعليم المتوازية والتى تضمها مرحلة واحدة، وكذلك بين جميع مراحل التعليم ومستوياته على اختلاف أنواعها، بحيث تكون هذه المراحل مفتوحة وغير مغلقة سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى.

٤-- ربط الأنماط المختلفة من المعاهد والمدارس والمؤسسات التعليمية المنفصلة انفصالا دقيقا، والمنعزلة عن بعضها البعض، وتحقيق التحركية بين أنماط التعليم، والانتقال المرغوب للطلاب من مدارس لأخرى، خاصة وأن نظم الحياة الوظيفية المنتظرة خلال القرن الحادى والعشرين تتطلب أن يكون التركيب التعليمى فى بلد ما، عبارة عن سلسة من المسارات التعليمية ذات القنوات المتصلة والمفتوحة، تتعدد فيها الفرص أمام الطلاب لتصحيح الاختيارات السابقة للدراسات ، أو للتكيف مع الظروف الشخصية والاقتصادية المتغيرة (١).

وهنا تتضمن الانسيابية فى التعليم، ***كأسلوب يعمل على التوجه الدينامى لنظم التعليم***، يسمح بتقبل الجديد من النظم التعليمية المناسبة للحاجات المتغيرة - للأفراد والمجتمعات - باستمرار، ويتبنى الوسائط الجديدة كلما أصبحت هذه الوسائط متوفرة، يتميز ***بخاصية المرونة*** فيه والتى تتجلى فى عدة أمور منها :

١- إفساح المجال أمام الأنماط البديلة للتعليم النظامى.

٢- تعدد أنماط محتويات التعليم وأدواته ووسائل تقويمه.

٣- تعدد توقيت وأماكن حدوث التعليم .

٤- توفر سبل الانتقال والتحويل من دراسة لأخرى، وتوفير التضامن والجمع بين الدراسات والتخصصات التعليمية المختلفة، وتجعل من عملية الإعداد عملية تعديل مستمر، فى تكوين الدارس تبعا لقابلياته واستعداداته و لحاجات الوظائف المتجددة.

٥- إفساح المجال أمام الإعداد المتنوع والمستمر ، والمتعدد الأشكال للأفراد.

وبهذا يكون أهم صفات أسلوب الانسيابية فى التعليم ***كنظام يحكم المسارات التعليمية، صفة المرونة***

(١)أنظر :

a - Nassp; **Breaking ranks, Changing an American Institution,** A report of the National Associations of Secondary School Principals on the High of the 21st Century, 1996, pp 1-5.

b- Carnage Council on Policy Studies in Higher Education; ***Giving Youth a better Chance***, San Francisco, Jossey Bass Publishers, 1979, p 22.

obeikandl.com

التى تتصف بها عمليات التنقل والانتقال، التى تكون داخل هذا النظام التعليمى أو ذاك، أو بين الأنظمة المختلفة،إذ أنها ليست عمليات جامدة أو ثابتة، بل ***مرونتها تتيح إمكانية التعديل أثناء فترة التعليم والتعلم***، بل وأثناء الحياة على امتدادها وفق المتغيرات الطارئة، فأثناء الحياة غالبا ما تظهر نقاط حيوية وسبل جديدة تحتاج لقرارات تجعل من تغيير نمط التعليم أو مساره عملية مطلوبة، إذ لا يفترض أن الفرد أصبح ملزما بالسير فى اتجاه تعليمى واحد لا يتغير طوال حياته ، نظرا لأنه قام باتخاذ قرارات معينة فى بداية حياته أو قرر له ، أو حتى اختار هو فى شبابه، ولكن طبقا لمبدأ وأسلوب الانسيابية فى التعليم تصبح هناك إمكانية مستمرة للتعديل والتغيير المستمر.

٣-مصطلحات مرتبطة بقضية الانسيابية فى التعليم :

ومن هذه المصطلحات ما يلى :

١ - ***المعايير*** : Standards

جمع معيار وهو حكم أو قاعدة أو مستوى معين نسعى للوصول إليه، أى كفاية يجب تحقيقها بهدف قياس الواقع للتعرف على مدى الاقتراب من المستوى المطلوب (١).

٢ - ***الشروط*** : Requirements

" جمع شرط وهو مصدر إلزام يتوقف عليه تعليق حصول مضمون آخر، وعليه يترتب وقوع أمر آخر " (٢).

٣ - ***الإعداد النوعى*** : Qualitative Preparation

يقصد به " جملة الصفات العقلية والمهنية والأكاديمية والثقافية التى يتعين اكتسابها ، وتتمثل فى المستوى المعيارى الذى يبلغه الإنتاج، أو أنه مجموعة من المؤشرات المحددة تربويا واجتماعيا وعلميا تدل على مستوى المعرفة والقدرة والكفاءة التى يجب أن يبلغها الفرد " (٣).

٤ - ***شروط القبول*** : Admission Requirements

يقصد بالقبول : " عملية الموافقة على دخول الطلاب المتقدمين إلى المؤسسات التربوية التى ترتبط بسلسلة من الخطوات " ، ***أما شروط القبول*** فهى : " القواعد والمعايير والمستندات المتعلقة بالخبرات التعليمية وغيرها ، المطلوبة من الطلبة الجدد للقبول فى إحدى المؤسسات التعليمية " (٤) ،

(1) *Lockwood, Anne Turnbaugh;* ***Standards, From Policy to Practice****, CORWIN PTRESS. INC, 1998, p1.*

(٢) *بطرس البستانى :* ***محيط المحيط*** *، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٧٧، ص ٥١٤.*

(٣) *المرجع السابق : ص ٢١١.*

(٤) *أحمد زكى بدوى :* ***معجم مصطلحات التربية والتعليم (إنجليزى – فرنسى – عربى)***، *دار الفكر العربى، ١٩٨٠،ص ٢٦.*

وهى محددة عادة على أساس الدرجات التى حصلوا عليها فى المواد الدراسية والنجاح فى الامتحانات والسن ..إلخ (١).

٥- رؤيـــة : Prospective

تستخدم كلمة تحسُّبٌ مقابل كلمة *Prospective* وهى تشير إلى " الجهد العلمى التنبؤى لتبين معالم الغد البعيد فى أى مجال من مجالات الحياة (٢).

٦- المستقبلية : Futurology

المستقبلية علم يهدف إلى توقع الأحداث القادمة والاستعداد لها ، ومحاولة التأثير فيها ، وكذلك تطوير أفضل للتفكير فى أمور عالم الغد وفحص ودراسة وتحصيل الأساليب والوسائل البديلة للتعامل مع مجموعة كبيرة من الظروف المستقبلية المتوقعة، وهناك نوعين من المعرفة حول المستقبل ، أحدهما تنبؤى : ينشأ وينمو انطلاقا من معرفتنا للماضى والحاضر ، والآخر إرشادى توجيهى : يُصور المستقبل لنا من منظور ما نتمنى حدوثه (٣)، وهو الذى تتبناه الدراسة الحالية بهدف ريادة المستقبل خلافاً للتنبؤ ، أى استكشاف منهجى للمستقبل انطلاقا من مدخل يركز على التغيير والتجديد.

ثامنا : الدراسات السابقة:

تم إجراء العديد من البحوث والدراسات تناولت العديد من الجوانب المختلفة والمتعلقة بقضية الانسيابية فى التعليم والمرونة العلمية، والمرتبطة ببعض جوانب الدراسة الحالية ، من أهمها :

١- دراسات وأبحاث باللغة العربية :

ويمكن تناولها حسب ترتيبها من الناحية التاريخية كما يلى :

١-١- دراسات السبعينيات :

وفيها تمت دراسة واحدة أجراها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

(١) المرجع السابق: ص ٢٦ .

(٢) ماغنوس هافلسرد : التفكير فى المستقبل داخل المدرسة ، مستقبليات ، المجلد ١٣ ، العدد ١ ، ١٩٨٣، ص ٨.

(٣) أنظر :

- اليونسكو : ارتياد المستقبل " الدراسات المستقبلية والعلوم الاجتماعية "، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٣٧، أغسطس ١٩٩٣ .

- تطبيق مبدأ المرونة فى التعليم العام : (١)

أشارت الدراسة إلى أنه من الأهمية بمكان أن يتوافر للسلم التعليمى عامة *المرونة* بما يتيح تدفق المتعلمين رأسياً وأفقياً بين أنواعه من دون حواجز خطيرة كثيراً ما تكون شكلية تقليدية أكثر مما هى وظيفية موضوعية .

ويتصل بهذه المسألة مشكلة الامتحانات العامة ، والنظرات التقليدية القائمة على التميز الاجتماعى لأنواع التعليم الثانوى مما يستلزم معه ضرورة النظر إلى المرحلة الثانوية نظرة شاملة تجنباً للفصل القاطع بين مستوياتها وأنواعها وتمكين الطلاب من التنقل بين مساراتها ، وثمة مطالب للمرونة والاستعداد لاستيعاب المستحقين للتعليم تتمثل بتطلب تعدد تنظيم المدارس.

١-٣- دراسات الثمانينيات :

واشتملت هذه الفترة على الدراسات التالية:

أ - التخطيط لفتح الاتصال بين التعليم الصناعى والتعليم العام والتعليم العالى فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة: (٢)

حاولت الدراسة الوقوف على مدى إسهام سياسة التعليم الفنى الصناعى فى توطيد العلاقة بين التعليم الثانوى الصناعى والتعليم الثانوى العام وأثر هذه العلاقة على سياسة الالتحاق بالتعليم العالى كخطوة لمواجهة متطلبات الثورة التكنولوجية وانعكاساتها على متطلبات سوق العمالة.

وهدفت إلى التعرف على مقومات التخطيط لفتح قنوات الاتصال بين التعليم الصناعى والعام و العالى، وواقع العلاقة بينهم فى جمهورية مصر العربية، والتعرف على الاتجاهات المعاصرة حول نظم وسياسات تطوير التعليم الثانوى الصناعى والعام، و محاولة وضع تصور مستقبلى للتعليم الصناعى من خلال استراتيجية مقترحة تجمع بين التعليم الثانوى الصناعى والعام والعالى، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل النظم واستعرضت سياسات ونظم التعليم فى كل من الاتحاد السوفييتى والسويد وألمانيا الاتحادية باستخدام منهج التحليل المقارن، وتصورت الدراسة بناءاً استراتيجياً يجمع بين التعليم العام والتقنى والعالى ، ووضعت صيغة جديدة مرنة للتعليم الثانوى بشقيه وبخاصة الفنى لتخرجه من انغلاقه

(١) *المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، **تقرير الدورة الخامسة**، مرجع سابق.*

(٢) *محمد متولى غنيمة وسعاد بسيونى عبد النبى : التخطيط لفتح الاتصال بين التعليم الصناعى والتعليم العام والتعليم العالى فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، **المؤتمر الأول للتطبيقيين " تطوير التعليم الصناعى "**، ديسمبر ١٩٨٥ .*

على مسار واحد وانفتاحه على عدة مسارات ، لإعداد المواطنين للحياة المتغيرة باستمرار فضلاً عن إعدادهم للعمل ولمواصلة التعليم العالى.

ب- التعليم الصناعى والمؤسسات التعليمية الأخرى فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة: (١)

حاولت الدراسة الوقوف على مدى ضعف الصلة بين التعليم الفنى والعالى ، ومن أهم تساؤلاتها :

- ما دواعى الاهتمام بإيجاد قنوات اتصال بين التعليم الفنى والمهنى بعامة والصناعى بخاصة ، وغيره من أنواع التعليم الأخرى؟.
- إلى أى مدى تهتم دول العالم المختلفة بربط المدرسة الصناعية بالمؤسسات التعليمية قبلها وبعدها؟
- إلى أى مدى يرتبط التعليم الصناعى فى مصر وغيره من أنواع التعليم الأخرى؟
- ما القنوات التى يمكن أن تحقق الارتباط والاتصال بين المدرسة الصناعية وغيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى؟.

وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقترحات لتحقيق الاتصال بين المدرسة الصناعية ومرحلة التعليم الأساسى والتعليم الثانوى والعالى فى مصر، واتبعت الدراسة المنهج الوصفى ، وسارت وفقاً للخطوات التالية:

- دراسة نظرية للعوامل التى تقف وراء ضرورة الاتصال بين التعليم الصناعى والأنواع الأخرى للتعليم.
- دراسة وصفية للاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال ربط المدرسة الصناعية بغيرها من المدارس والمعاهد الأخرى.
- دراسة وصفية لما يمكن أن يكون هناك من ارتباط بين التعليم الصناعى وغيره من أنواع التعليم فى مصر.
- تقديم مقترحات وتوصيات لتحقيق الاتصال بين التعليم الصناعى والتعليم العام والعالى فى مصر

واستفادت الدراسة الحالية منها فى الوقوف على دواعى الاهتمام بإيجاد قنوات اتصال بين أنواع التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية، فضلاً عن واقع الارتباط الحادث بين التعليم الفنى وبخاصة الصناعى وغيره من مؤسسات التعليم الأخرى فى السلم التعليمى .

(١) *أحمد إسماعيل حجى : التعليم الصناعى والمؤسسات التعليمية الأخرى فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، فى ، التربية المقارنة، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧ .*

ج- تحديث التعليم قبل الجامعى فى مصر : هيكل التعليم ونظم القبول: (١)

تناولت هذه الدراسة الإطار البنيوى والسلم التعليمى وما له من مراحل وقنوات ، وتناولت أيضا نظم القبول المعمول بها مشيرة إلى الضوابط والمعايير التى يتم بمقتضاها الاختيار والتوجيه إلى مختلف مكونات السلم التعليمى وكذلك النسب التى تحكم التوزيع على المراحل والفروع والقنوات .

وأشارت إلى أن الوضع الراهن بالنسبة للسلم التعليمى يكتفى بتنظيم قناة تعليمية واحدة تضم جميع التلاميذ فى مرحلة الإلزام محتوى تعليمى موحد وعدد سنوات دراسية موحدة ومستوى تحصيلى معين لجميع التلاميذ متجاهلا فى ذلك الفروق الفردية بينهم، وأشارت كذلك إلى تجاهل الوضع الراهن لتحقيق المرونة اللازمة لتسهيل التحرك الأفقى بين أنواع التعليم الثانوى كضرورة تربوية تسمح بتصحيح مسار الطالب عند اللزوم أو ما قد يحدث من أخطاء فى التوجيه والتوزيع ، فضلاً عن افتقار الوضع الراهن إلى وجود تنسيق بين سلم التعليم وسلم التدريب الحرفى و المهنى وتوفير فرص التحرك الأفقى بينهما.

أما بالنسبة لنظم القبول فقد أشارت الدراسة فى تقريرها إلى افتقار نظم القبول الحالية إلى المعايير الموضوعية والصادقة للتوجيه السليم فى أنواع التعليم بما يحقق تكافؤ الفرص وحسن استثمار القدرات والميول الخاصة، واعتماد نظم القبول الحالية على معيارين فقط هما السن ومجموع الدرجات فى امتحانات تقليدية دون الأخذ فى الاعتبار بمعايير أخرى لها أهميتها القصوى فى حسن الاختيار وناتج العملية وصالح المتعلم والمجتمع .

وبالإضافة إلى ذلك غياب خدمات التوجيه والإرشاد النفسى فى مختلف مراحل التعليم وغياب اختبارات القدرات والميول ، وإن وجدت فهى تحتاج إلى الجدية وأدوات لتشخيصها وكفاءة القائمين بها والاهتمام والاستفادة بنتائجها فى توجيه الطلاب إلى المسارات التعليمية التى تتفق واستعداداتهم.

واستفادت الدراسة الحالية منها فى تحديد مسارات التدفق والتوزيع والقنوات بالسلم التعليمى ، وتوضيح أهمية المرونة فى التعليم ، وتشخيص بعض عيوب نظم القبول المعمول بها، ومن ثم تأكيد مشكلة الدراسة الحالية.

(١) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا: تحديث التعليم قبل الجامعى فى مصر : هيكل التعليم ونظم القبول ،تقرير الدورة الرابعة عشر، مرجع سابق.

د- التعليم الفنى بين الأسر والانطلاق : (١)

أوضحت الدراسة أن التعليم الفنى فى بلادنا أسير موقعه وسط نظم تعليمية جامدة استعرناها ممن تخلوا عنها ، لم تفسح للتعليم الفنى مكانا فيها ليصبح جزءا من نسيجها الحى، بل عزلته هذه النظم فى مسار منفرد يدور فيه مغلقا حول نفسه ، وهو أسير هياكله التقليدية وبناه وطرائقه.

وتناولت الدراسة مكانة وجذور التعليم الفنى وأوضحت الفرق بين التعليم الفنى و المهنى والتقنى، ثم تناولت واقع التعليم الفنى فى بلادنا مقارناً بالتعليم العام من حيث معدلات الالتحاق والنمو خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٠ ، ثم تناولت مدخلات التعليم الفنى من الطلاب ونظم التوجيه والتوعية المهنية ، وسياسات القبول من حيث أبعادها ونتائجها وبخاصة سياسة الباب المفتوح والتخطيط للنظام التعليمى بعامة، وتوقفت أمام ***حرية الطالب وحرية اختياره التعليمى***، وتناولت اقتصاديات هذا التعليم وسبل تمويله ، وأخيرا اقترحت محاور أساسية لتحقيق انطلاق التعليم الفنى وتطويره.

واستفادت الدراسة الراهنة منها فى تدعيم قضية البحث الراهنة وتشخيص مشكلة الدراسة والوقوف على واقع القبو ل والدخول والتدفق بالتعليم الفنى.

ا-٣- دراسات التسعينيات :

واشتملت على دراسة واحدة هى :

- تقوية الروابط بين التعليم العالى وعالم العمل : (٢)

فى دراستها لهذا الهدف كأحد أهداف التعليم الجامعى ، ألا وهو تقوية الروابط بين التعليم العالى وعالم العمل ، رأت أن هذه علاقة لا يمكن فصلها بل لابد من اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التى من شأنها أن تدعم هذه العلاقة وعلى رأسها ، إحداث تغيير جوهرى فى سياسات التعليم العالى وأهدافه بحيث يتضمن :

- تقسيم خدمات للطلاب النظاميين.

(١) يوسف عبد المعطى : التعليم الفنى بين الأسر والانطلاق، ***عالم الفكر***، المجلد ١٩، العدد٢ ، يوليو/ أغسطس/ سبتمبر، وزارة الإعلام ، الكويت، ١٩٨٨.

(٢) *عبد الله بوبطانة : تقوية الروابط بين التعليم العالى وعالم العمل، **التربية الجديدة** ، العدد ٤٩، السنة ١٧، مكتبة اليونسكو الإقليمية للتربية فى البلاد العربية ، يناير / أبريل ١٩٩٠.*

- فتح أبواب الجامعات ومعاهد التعليم العليا لراغبى التعليم المستمر لإعادة تأهيلهم.
- توفير فرص للطلاب للتدريب/ للعمل فى قطاعات الإنتاج المختلفة بالمصانع والشركات والبنوك.
- إجراء الأبحاث العلمية التى تسهم فى حل مشاكل هذه القطاعات .

واستفادت الدراسة منها فى الوقوف على أهمية ومدى وجود ترابط حقيقى بين التعليم وعالم العمل ، وبخاصة فى التعليم العالى والجامعى .

٢- الدراسات الأجنبية :

وتتناولها الدراسة الحالية وفقاً للتسلسل الزمنى وترتيب إجرائها تاريخياً كما يلى :

٢-١- دراسات خلال الستينيات والسبعينيات:

واشتملت على دراستين هما :

١- نقطة الانطلاق لدراسة المرونة بالتعليم العالى : (١)

وتدور هذه الدراسة حول فكر جديد لتحقيق المرونة فى الإدارة بالتعليم العالى ونقطة الانطلاق هنا تتطلب منها تأدية ما يلى :

- تعريف وتوثيق التطبيقات الخاصة الراهنة المرتبطة بإدارة التعليم العالى والتى قد تؤدى إلى عدم الكفاءة ،والوضع فى الاعتبار العلاج فى النواحى الإدارية والتى قد تقوم بتحسين المشكلات المحددة المتعلقة بالمرونة
- المطالبة بأى تغييرات ضرورية فى تحسين الإدارة والمرونة ، وطرح جداول تطبيقية لأية تغييرات فى النواحى التطبيقية أو الإدارية ، واقتراح طرق مناسبة للتمويل لأى أسلوب إدارى جديد.

وقامت الدراسة بتعريف جوانب بعض السياسات و الإجراءات التطبيقية لها، والتى تثيرها أى دراسات مقترحة والتوصية بالمداخل الملائمة لحلها، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة وتوصياتها ضرورة المرونة فى التوزيع المالى بين البرامج المختلفة بناء على أهداف الميزانية.

(1) *Minnesota School Facilities Council;* ***Flexibility in Education, Meeting modular scheduling, Elementary – Middle – Secondary, The Ungraded School****, October 30-November 1- 1968, Educational Facilities Laboratory Inc.*

obeikandl.com

ب- تحطيم حواجز الفرص التعليمية ، خطة للكليات ذات العامين : (١).

وهذه الدراسة عبارة عن السلسة الرابعة من الخطط المقترحة بواسطة لجنة كارنيجى Carnage للتعليم العالى، و التى أشارت إلى ما اتجهت إليه الكليات الأمريكية الصغرى ذات العامين – منذ الستينيات وأوائل السبعينيات – والتى يوجد بينها اختلافات ، لمقابلة احتياجات الأمة الأمريكية والقيم الشاملة وعمومية الالتحاق بالتعليم العى وتحقيق جماهيريته ، و التى تم تداركها فى الستينيات عندما ازداد الالتحاق بالتعليم العالى ، ومن ثم السعى نحو الزيادة المضاعفة فى أعدادها خلال عقد السبعينيات وبدء الثمانينيات، فالتوسع وقلة الرسوم والتكاليف وسياسة الباب المفتوح بدون حواجز أو سدود جذبت الآلاف من المواطنين للالتحاق بالتعليم العالى ، ممن كانوا يتطلعون إلى تعليم ما بعد الثانوى ، والذى أعطى القضية مزيد من الأهمية هو أن نصف طلبة لكليات ذات العامين من الكبار ممن يتعدى سنهم ٢١ عاماً ، وهذه المعاهد الإقليمية تعمل على القيام بتدريب الشباب وإعدادهم من كلا الجنسين، بهدف مقابلة حاجاتهم المتجددة والمتغيرة للعمل والوظائف.

ومن هنا فقد قدمت هذه المعاهد العديد من البرامج والأعمال الأكاديمية لمن هم قبل التخرج بهدف مساعدتهم فى ***سهولة الانتقال والتحرك المرن نحو الكليات ذات الأعوام الأربع والجامعات***، وهذا أعطى العديد من الشباب ***بدايات ثانية للفرص التعليمية*** من أجل مواصلة واستمرار تعلمهم سواء أكان تعليما عاما أو مهنيا، وحتى بالنسبة لكبار السن منهم بهدف خدمة المجتمع باعتبارهم مراكز للنشاط العقلى و لثقافى .

ولقد تزايدت أعداد هذه المعاهد بهدف تحقيق دور كبير تمثل فى الوفاء بالمتطلبات المجتمعية لمختلف خريجيها، وبصفة خاصة كليات المجتمع والتى جعلت التعليم العالى فى متناول الجميع من كلا الجنسين، وقد أحرزت هذه الكليات نجاحاً ملحوظاً فى عدد كبير من الولايات فى ضوء ما استجد أمامهم من الأدوار العديدة و المتنوعة والمتجددة باستمرار، ولسوء الحظ فإن تزايد عدد الكليات داخل الولايات المتحدة بصفة عامة لم يكن يحقق المرغوب منه، فكثير من المجتمعات اليوم – آنذاك فى أوائل السبعينيات – مازال ينقصها الكليات الصغرى،وخاصة فيما يتعلق بالتعليم عن بعد للمحتاجين إليه،ولقد أشارت الدراسة إلى توصيات ***لجنة كارنيجى*** الخاصة ***بالكليات ذات الأبواب المفتوحة*** *open – door colleges* عام ١٩٧٠ ، و التى أوصت بضرورة زيادة الدعم المالى من قبل الحكومات الفيدرالية والولايات وفى الوقت نفسه ترك الحرية للكليات للتجريب والتجديد ليتمشى مع طبيعة التغير الحادث فى مجتمعاتها المختلفة.

ولقد اشتملت هذه الدراسة على تسعة أجزاء، بدأت بالمقدمة ثم انتقلت إلى التحول من التوسع

(1) Medsker, Leland L. and Tillary, Dale; ***Breaking Access Barriers, A profile of Two – Year Colleges***, 4th of Series of profiles sponsored by : The Carnage Commission on Higher Education, 1971.

فى المدارس والمؤسسات التعليمية، إلى مرحلة التطوير الغير محدودة، من خلال وضع الكليات ذات العامين وتطورها الكمى ،ثم طرحت نظرة مستقبلية لها ولنظام الكليات الحديثة منها.

ثم أوضحت الدراسة بالتفصيل وصف لحالة الطلاب ***بالكليات المتوسطة ذات العامين*** *Junior Colleges* من خلال تنوعهم واختلاف مشاربهم ومقارنتهم بالطلاب فى الكليات ذات الأربع أعوام، و بطلاب المعاهد التقنية الفنية الموازية، وكذلك الجذور العرقية لهم، وخصائصهم فى المستقبل، وأجرت مقابلة بين طلاب الكليات المتوسطة ذات العامين الخاصة والعامة معاً، والطلاب الكبار الملتحقين بها , ثم أشارت الدراسة إلى الإعداد العام بها، من خلال برامج الإعداد والتجهيز للدراسات اللاحقة ، وبرامج التعلم الوظيفى والإرشاد والتوجيه وتطوير التعليم العالى والتعليم العام وخدمات المجتمع.

ثم تناولت الدراسة كلاً من الكليات الصغرى والحياة التعليمية بالمدن، وإعداد هيئات التدريس للقيام بمهامها ، ثم إدارة وتدعيم كليات المجتمع ، والكليات الصغرى المستقلة عن الجامعات ، وقدمت الدراسة بعض التوصيات المتعلقة بالكليات الصغرى لكى تستوعب الأعداد المحتملة خلال العقود التالية ومنها :

- فيما يتعلق بالكليات الصغرى لابد من التركيز على الأعضاء العاملين فى المكاتب الإدارية الفيدرالية الحكومية وكذلك إدارة شئون العاملين بالجامعات، وأوضحت أنه من الضرورى أن تكون الأهداف بالنسبة لهم واضحة، وكذلك طرق تحقيقها وسبل تطبيقها.
- ضرورة مراجعة كل ولاية للخطط الرئيسية بكليات المجتمع ، وذلك فى سياق تعليم الجميع وجماهيرية التعليم ما بعد الثانوى.
- ضرورة مراجعة كل ولاية التركيب الإدارى لهذه الكليات.
- ضرورة وجود وسائل جديدة لتوفير الدعم المالى لهذه الكليات.
- ضرورة أن تكون هناك وسائل تمويل إضافية لطلاب كليات المجتمع.
- أما بالنسبة لتمويل الكليات الصغرى المستقلة لابد أن يوضع هذا فى الاعتبار أكثر من الوقت الحاضر.
- ضرورة وجود خطة قومية واسعة لإعداد و تنمية أعضاء هذه التدريس والإداريين بهذه الكليات الصغرى.

٢-٣- دراسات خلال الثمانينات :

واشتملت هذه أكثر من دراسة ، وفيما يلى تناول كل منها بالوصف:

openkan.com

أ- التخصصية والمرونة فى التعليم : (١)

دارت هذه الدراسة حول نظم التعليم المستمر بالجامعات والمؤسسات التقنية، متضمنة لماذا التركيز الراهن على تعليم الشباب فقط دون تعليم الكبار؟ وما هى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس والطلاب ؟ وماذا يجب أن نفعل حيال ذلك ؟، ثم انتقلت الدراسة إلى تقديم نماذج وأمثلة من التطورات المستحدثة.

ثم تحدثت عن المناهج الدراسية بالتعليم العالى وبخاصة فيما يتعلق بالتمهين أو التخصصية، و الإحساس بالأهداف ، ثم قدمت الدراسة لأنشطة التعلم والمرونة فى المقررات الدراسية العامة والخاصة، ثم قدمت المعايير المهنية ووسائل قياسها وبخاصة جانب *المرونة المهنية*، وما يتطلبه من مرونة فى نظم وبرامج الإعداد والتكوين للأفراد.

ثم تناولت الدراسة سبل وكيفية قياس التعلُّم وضرورة مرونتها، من خلال توضيح أغراض القياس، واعتبار القياس وسيلة تقييمية، ثم تناولت أيضا العلاقة بين القياس وأهداف المنهج، وطرق القياس والتقويم وخططه، وتحديد أبعاد هذه العلاقات، ثم كيفية استخدام القياس ، و دور التقويم فى الحياة، أما فى الجزء الأخير من الدراسة فتناولت التعليم والتعلُّم، وبخاصة من جوانب وسبل المرونة بنظم التعليم المرنة وقدر الحرية المتاحة للطلاب والقائمين بالتدريس بالمؤسسات التعليمية التقنية والجامعات.

ب - دليل التغيير ، وجهات نظر حول الجودة ومرونة الإدارة فى التعليم العالى : (٢)

بدأت الدراسة بمقدمة أوضحت أهداف الدراسة وخطواتها، ثم انتقلت إلى تغيير وظائف الهيئات التعليمية ونظمها، وقامت بشرح نموذجين من هذه الهيئات من حيث وظائف هذه الهيئات التعليمية والمكاتب الحكومية المختلفة التابعة لها بولاية كلورادو، وتناولت أيضاً نظم التغيير المركزى الأساسى بولاية مينوسوتا. ثم انتقلت الدراسة إلى تناول التغيرات التى طرأت على السياسات التعليمية الموضوعة

(1) *Donald, Bligh (Eds);* ***Professionalism and flexibility in learning, Programme of study into the future of higher education****, 6, Research into higher monographs, 1982.*

(2) ***Catalog of changes, Incentives for quality and management flexibility in higher education****, Projected by Folger, John K and McGuinness Jr., Aims c., edited by Green, Joslyn, 1984.*

من حيث الرقابة الإدارية على الإنفاق وبرامج البحوث النظرية الأكاديمية ووسائل الدعم المالى ، والتمويل المستمر بالنسبة لمركز كل مؤسسة تعليمية على حدة ، ومراجعة البرامج والتحسينات اللازمة لعملية الدعم المالى ، ثم تناولت الانتقال من عملية الدعم المالى المركزى إلى توزيعها على الأقاليم ومراجعة البرامج وتأثيرها على النواحى المالية وأسس تحديد الميزانية ، ومراجعة برامج مكونات الميزانية ، والتجهيز الجيد للمستجدين والمعلومات المتصلة بالبرامج والتدعيم المالى، وكيفية تحسين أداء الطلاب وخاصة المتعلقة بالنواحى المالية المرتبطة بجوانب الالتحاق والقبول، والعمل على تحديد ميزانية خاصة للممتازين والموهوبين من الطلاب، وتحديد الحد الأدنى لتحقيق الكفاءة.

ج- التعلم المرن والقابلية للتطبيق ، دراسة حالات ثلاث للمرونة فى التعليم ، تقرير المشروع: (١)

وتشكل هذه الدراسة إحدى دراسات التعليم الممتد التى تمدنا بالدليل على: إلى أى حد يمكن تطبيق الجوانب المختلفة للمرونة ؟ والتى تم تحديدها فى تقرير ***فرص التعلم المرن*** بوحدة التعليم المستمر والممتد ، وذلك بتطبيقها على إحدى الكليات الجامعية من أجل زيادة فرص المرونة فى التعليم والتعلُّم ، وهذا التقرير يتناول الوظيفة الأولى للمرونة، والتى تتضمن الفرص المتاحة للمتعلمين والمدرسين والمديرين فى برامج التعليم المرنة ، كما قدمت أكثر من نموذج لتحقيق ذلك .

وتناولت الدراسة بعد ذلك وصف للمناهج الدراسية فى إحدى الكليات ذات الدراسة الأدبية، وتناولت كذلك تصميم البرامج والمقررات أوالمناهج الدراسية المقدمة من خلال نظم التعليم الممتد بكليات إيست ديفون ، وهيرتوبول ، ، ثم تناولت الدراسة ***درجة المرونة الموجودة فى الأهداف والمحتوى والطرق المستخدمة والمصادر المتاحة لعملية التعلم*** ، كما تناولت التفاعل الممتد بين المجموعات وطرق القياس المرتبطة بالخطط الموضوعة ، وقد ظهرت هناك بعض جوانب المرونة بالرغم من التقرير فى أنه : فى الثلاث كليات لوحظ أن أعضاء هيئة التدريس يعتقدون، فى أنه من الضرورى أن تكون هناك اختبارات إضافية ووسائل صدق، والتى تشكل كلها عقبة أساسية فى تطوير برامج التعليم والتعلُّم المرنة.

ومن أهم نتائجها أن المرونة التعليمية من الممكن تحقيقها، بالاستناد على النواحى الشخصية فى أحيان كثيرة، وكذلك اتجاهات التعاون بين بعض القائمين على شئون التعليم، وخاصة فى جانب

(1) Birch, Derek W and Latcham, Jack; ***Flexible learning in action, Three Case studies of flexibility,*** *op.cit.*

الموارد المتاحة وبخاصة تحقيق وسائل الدعم المناسبة ، ويعتقدون أيضا أنه على المدى الطويل يمكن زيادة نسبة المرونة فى برامج التعليم المستمر ، والتى تعنى مستقبلاً المزيد من فرص العمل والتوظيف والتى تكون نتائجها أفضل من زيادة المصادر التعليمية المتاحة .

وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أننا نعرف القليل الآن عن النسب المالية والتكلفة الحقيقية لتطبيق برامج المرونة فى النظم التعليمية ، أو المصادر المطلوبة لتحقيقها وطرق الإدارة الفعالة وكذلك نعرف القليل عن شكل المخرجات التعليمية مما يتطلب معه ***ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات فى هذا الشأن*** ،وأشارت الدراسة أيضا إلى ضرورة تقرير الاهتمام بمجال تمديد وزيادة فرص التعليم المرن فى الوحدة الخاصة بالتعليم المستمر والممتد، وأشارت الدراسة فى النهاية، إلى أنه لابد من بذل المزيد من الجهود لدراسة التكاليف والفوائد التى يمكن تحقيقها، حتى يمكن مساعدة صانعى القرارات والسياسات التعليمية، ووضع بدائل وخيارات تطبيقية أمامهم .

د - تدعيم فرص التحويل والانتقال بكليات المجتمع : (١)

كجزء من دراسة كبرى عن التحويل والانتقال الطلابى فى التعليم، من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، و التى قام بها مركز دراسة كليات المجتمع بمدينة لوس أنجيليس بولاية كاليفورنيا، حيث أجرت استيبان على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لأخذ آرائهم، بهدف تحديد ما الذى يجب عمله بالنسبة للإداريين فى كليات المجتمع، والقيام به من أجل مساعدة الطلاب الراغبين فى الانتقال والتحويل من الكليات المتوسطة ذات العامين إلى الكليات ذات الأربع سنوات، للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس .

وقد أظهرت نتائج هذا المسح أن هناك العديد من المقترحات لتدعيم وظائف التحويلات والتى من بينها :

- ضرورة أن يكون مديرو الكليات ذوى مقدرة خاصة على إدراك أهمية التحويل الطلابى والانتقال من كلية إلى أخرى ، وذلك بهدف وضع نظام إدارى عالى المرونة ذو مستوى متناسب مع عمليات التحويل المستمرة وتعقيداتها.
- ضرورة إجراء البحوث والدراسات المستمرة على سبل فتح قنوات الاتصال مع المعاهد التعليمية الأخرى، وكذلك فاعلية التحويل والتنقل.

(1) *National Institution of Education;* ***Strengthening transfer opportunities in the community colleges,*** *ERIC Clrearinghouse for Junior Colleges, Los Angeles, Aug 1985.*

- يجب أن تكون مناهج وخدمات التعليم بالكليات منظمة حتى يكون التحويل أكثر فاعلية ، مع ضرورة اتحاد الجهود بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين والمعاونين والباحثين .
- ضرورة تحسين الخطوات المتبعة والجوانب النوعية للتحويل باتباع هذه الوسائل مثل مراجعة خطط الكليات لتشتمل على التمويل ومتطلبات التحويل وتقديم التدريب الكافى لمساعدة القائمين بالتدريس، لتنمية مهاراتهم من أجل تقديم أفضل الاختيارات المتاحة للطلبة المحولين .
- ضرورة وجود نوع من الاتفاق بين التحويل والاتصال التعليمى مع المؤسسات التعليمية التالية، ويكون هذا داخل نظم المعاهد التعليمية الصغرى والكليات والمناطق التعليمية بالبيئات المختلفة ، وكذلك داخل مناطق خدمات كليات المجتمع.

٢-٣- دراسات التسعينيات :

واشتملت على الدراسات التالية :

أ - نموذج لاشتقاق معدلات التحويل الطلابى، تقرير مشروع لجنة التحويل بكليات المجتمع عام ١٩٩١ : (١)

فى عام ١٩٨٩ تم عقد مشروع مشترك بين رابطة كليات المجتمع والكليات الصغرى ، وبواسطة المركز القومى للإنجاز الأكاديمى والتحويل الطلابى ،وكذلك مركز التعليم بكليات المجتمع ومركز دراسة كليات المجتمع ، من أجل دراسة البيانات ونتائج البحوث التى أجريت على عملية التحويل الطلابى بالكليات ذات العامين وانتقالهم إلى الكليات ذات الأربع أعوام .

وقد تناول الجزء الأول من هذا التقرير ***مشروع لجنة التحويل***، والذى احتوى على شرح تفصيلى للخطوط العريضة لكيفية اشتقاق نموذج مقنن للتحويل الطلابى، من أجل حساب معدلات الانتقال وتم تطبيق هذا النموذج على عينة بلغت ١١٤ كلية من كليات المجتمع ، وتم حساب معدلات

(1) *Jones, Enid B.(Edr);* ***A model for deriving the transfer rate , Report of the transfer assembly project,*** *American Association of Community and Junior Colleges, Washington, D. C, 1991.*

الانتقال عن طريق تقسيم العدد الكلى للطلاب الذين التحقوا بالكليات ذات العامين فى إحدى الأعوام المحددة، والذين لم يكن لديهم أى خبرة مسبقة جامعية، ممن أكملوا على الأقل ١٢ فصلاً دراسياً فى الجامعة خلال أربع سنوات، وبتطبيق هذا النموذج على المقررات الدراسية فى الكليات ذات العامين، وعلى الطلاب المستجدين الذين انتقلوا لأول مرة إلى الكلية ذات الأربع أعوام.

وقدم الجزء الثانى النتائج التى تم الحصول عليها من المقابلات التى أجريت مع ممثلين لـ ٤٩ كلية من كليات المجتمع التى تضمنها البحث، وتضمنت الطرق التى استخدمت بتجميع البيانات الخاصة بالتحويل والصعوبات التى واجهوها.

ب- كيف نجعل من التحويل سهلاً، الدليل للتغيير الناجح فى الكليات : (١)

قامت اللجنة العلمية بتقديم كتاب التحويل للكليات عام ١٩٩٥، والذى أوضح كيفية جعل التحويل والانتقال بين المؤسسات التعليمية والتخصصات المختلفة سهلاً ومرناً بدرجة كافية، وقامت الدراسة بتقديم خطوات سبع للتحويل المرن والناجح بين المؤسسات التعليمية وبعض من المشكلات والصعوبات وكيفية التغلب عليها، وقامت فى النهاية بتقديم " ***وثيقة حق الطالب فى التحويل والانتقال*** " ، والتى تضمنت ما يلى : ***باعتبارك طالباً محولاً فإن لك الحق فى*** :

- الحصول على التوجيه والإرشاد من قبل الكلية التى تحول منها، والكلية التى ترغب فى التحويل إليها، ومن المتوقع القبول بها.
- التخطيط للمقررات والمناهج الدراسية بحيث تكون الأهداف والطموحات نصب عينيك .
- أن تقوم بدراسة المقررات الدراسية التى تُقبل عند التحويل فى المعهد التعليمى الجديد.
- الحصول على اعتمادات أو ضمانات من خلال النظام المتبع فى المؤسسات التعليمية المرجو الالتحاق بها فى سياق المقررات الدراسية التى يتم تدريسها جنباً إلى جنب مع المقررات الدراسية العادية الجديدة.
- الحق فى السؤال وتقديم طلب التماس فى حالة رفض اعتماد المقررات الدراسية السابق دراستها فى المعهد القديم.
- الحق فى الحصول على تعليم جيد النوعية فى المعاهد أو الكليات الجديدة، كما هو الشأن بالنسبة للطلاب الآخرين ممن تم قبولهم فى هذه الكليات منذ الفرقة الدراسية الأولى للالتحاق بالدراسة فى نفس ذات الكليات.

(1) *Shishkoff, Muril M.;* ***Transferring made easy: A guide to change colleges successfully, Peterson's Guide,*** *Princeton, New Jersey, 1991.*

ج -- المرونة فى التدريب والتعليم المهنى والصناعى : (١)

و هى مجموعة من الدراسات والبحوث قام المحرران فيها بتحديد و تعريف المرونة فى التعليم الفنى، و هذه الدراسة تنقسم إلى جزأين كالتالى :

- الجزء الأول: ***المرونة فى التعليم الفنى***، والذى تناول هذا الجزء المرونة فى التعليم الفنى من خلال الأبعاد التالية:

- تحديد جوانب المرونة فى التعليم الفنى وبخاصة طرق التأهيل والإعداد فى التعليم الفنى بالمدارس الثانوية العليا، و استجابات التعليم الفنى الصناعى للمنتجات التكنولوجية الجديدة فى مجال صناعة المعادن، و مخرجات التعليم الفنى التكنولوجى- بدولة اسكتلندا، والمقارنة بالمدخلات و علاقته بالمنشئات و السياحة، و التعليم بين التمهين و سوق العمل، تطوير التدريب المهنى، استجابات التدريب و التعليم الفنى فى ألمانيا فى مجال صناعة الطباعة، نماذج تعليمية و استثمار الطالب و المدرسة و المخرجات التعليمية.
- تحليل مقارن فى المرونة بالتعليم الفنى و التدريب الهندسى و التأمين بين كل من إنجلترا و ألمانيا ، ثم دراسة نماذج التلمذة الصناعية فى الصناعة الجديدة، وطرح مؤشرات و رؤى.

- أما الجزء الثانى: قدمت الدراسة فيه العديد من المقترحات و التوصيات المتعلقة بـ :

- كيف يمكن للبحوث فى التعليم الفنى و المهنى من مقابلة التحديات الحالية فى الحياة و سوق العمل؟ ، وذلك فى ضوء ما فيه من النماذج المخططة للحالات الاقتصادية المعقدة، و مشكلات استخدام المعرفة فى تطوير الخبرة العملية، واستخدام المعرفة المتاحة من خلال التدريب فى الفرص الراهنة، و أخيرا خبرة العمل و تطوير كيفية اكتسابها.

د - تحليل مقارن للمرونة فى التعليم والتدريب الفنى فى مجالى الهندسة والتأمين الصناعى بين كل من إنجلترا وألمانيا : (٢)

بدأت الدراسة بمقدمة أوضحت أساسيات الدراسة ومنهجيتها، وقامت بتحديد عينة البحث.

(1) *Nijhof, W. J. and Strumer, J. N. (Eds);* ***Flexibility in training and vocational education****, Uitgerverij Lemma BV- Utrecht, 1994.*

(2) *Brown, Alan and Behrens, Martina; Comparative analysis of flexibility in vocational education and training : Engineering and Insurance in England and Germany, in,* ***Flexibility in training and vocational education,*** *Ibid, pp 171-184.*

obeikandl.com

وهدفت الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل : ***كيف يمكن أن يسهم التعليم الفنى فى تطوير جوانب المرونة المهنية عند الأفراد العاملين فى مجال الهندسة والتأمين الصناعى؟*** ، وهذه الدراسة هى جزء من برنامج مستمر للبحث فى مجال عمليات تكوين واكتساب المهارات فى كل من إنجلترا وألمانيا ، و ألقت الدراسة الضوء على الدراسات السابقة وتناولتها بهدف وضع حدود لها، ومبررات القيام بها وكذلك شرح ما تم عمله خلال سنوات ماضية فى هذا المجال لسببين هما : - أولاً : أنها تمدنا ببُعد طولى لما تقوم به من دراسة كيفية تكوين المهارة المهنية، وثانيا : الفهم التام لكل من التعليم والتدريب وعمليات التوظيف، وتكوين بعض الصور المفصلة لانتقال الأفراد فى عدد من مجالات العمل فى سوق العمالة فى مدينة SWINDON بإنجلترا ومدينة Paderborn بألمانيا ، ولقد أدى ذلك إلى زيادة بعد المقارنة فى فهم قضية الدراسة المعروفة.

ثم حددت الدراسة طريقة البحث واختيار العينة وتحديد ما هو مطلوب قياسه وتحديده من امتداد وتوسع فى سياسات التدريب الفنى والتأمين الصناعى وبخاصة فى مجال الهندسة ، وقد تم اختبار إلى أى حد يساهم التدريب المهنى فى الهندسة والتأمين فى تخريج عمال مهرة؟ ، بهدف تكوين اتجاهات وسلوكيات أكثر مرونة، وتم دراسة ذلك فى مجال الصناعة خلال الفترة الراهنة للتحول، خروجاً بقضايا المقارنة بينهم ، وذلك فى كل من مجالى الهندسة والتأمين الصناعى.

وقامت الدراسة بتحليل ومناقشة النتائج وتوصلت إلى أن المرونة بالنسبة للأفراد المتعلمين بمجالى الهندسة والتأمين فى إنجلترا فى وضع حرج ومفترق الطرق، ففى الهندسة مثلا نجد أن المهندسين صغار السن كان يجب أن يكونوا على علم بضرورة حصولهم على مزيد من الخبرة وذلك من خلال الاستفادة ممن هم أكثر خبرة ، وأشارت إلى ما قامت به بعض الشركات من تقديم العديد من ***الفرص التحويلية*** فى بعض الأقسام الصناعية، وأن هناك ندرة نسبية فى الحصول على العامل الماهر، و التى تتطلب معه المزيد من التدريب على يد من هم أكثر خبرة، مع فتح الفرص الجديدة للتدريب،أما بالنسبة لمشكلة المهندسين المهرة، أوضحت الدراسة أنه يجب أن يوضع فى الاعتبار أن المرونة يمكن اكتسابها من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية، أما فى مجال التأمين فيجب العمل على الربط الوثيق بين الأفراد والمجموعات من الشركات، من أجل الحصول على الخبرة فى صور أنشطة تتم ممارستها عمليا.

وبالرغم من أن إحراز مزيد من التقدم فى مجال المرونة يعتمد بصورة كبيرة على التخطيط المنظم فى ألمانيا، فقد كانت صورة المرونة أكثر وضوحاً عنها فى إنجلترا، فقد تم إحراز تقدم كبير من قبل الأفراد العاملين فى مجال الهندسة، حيث كانت هناك مسئوليات كبير ة ملقاة على عاتق هؤلاء المهندسين فى مجال الصناعة، مما دفعهم إلى انتهاج المزيد من المرونة فى العمل، أما فى مجال التأمين الصناعى فقد تم انتهاج سبل تعمل على توثيق التعاون بين الصناعة والتأمين ، كذلك وضح أن المزيد من الفهم سوف يؤدى إلى مزيد من التقدم و بالتالى يؤدى إلى مزيد من النجاح فى التعليم الفنى

وأنشطة العمل، والنظام الألمانى يتمتع بالمزيد من المرونة فيما يتعلق بالمنهج وطرق توصيل المعلومات وتدريسها، ولكنها تسير على نظام تقليدى من أجل الحصول على عدد كبير من العمال المهرة، ويمكن القول أنه من العناصر الهامة فى قياس قوة التعليم الفنى، هو مدى الارتباط الحادث بين كل من التعليم الفنى والتعليم العام الأكاديمى، ولهذا يوجد اهتمام كبير بالتعليم الفنى فى ألمانيا .

وفى كلتا الدولتين كانت هناك محاولات مستمرة للبحث فيما وراء المقررات والمناهج ونظم التدريب وطرق التدريس الحالية، والشكل التقليدى لنظم التعليم ومدى ارتباطها بسوق العمل ، وكان الهدف هو الحصول على خريجين ذى كفاءات مناسبة للمستجدات فى سوق العمل، يتمتعون بقدر كبير من مرونة التعامل مع الآخرين، ولديهم الفاعلية المستمرة نحو التعليم والتعلم والقدرة على كيفية حل ما يستجد من مشكلات و صعوبات ، ***ولكى يتم تحقيق هذه المرونة لابد من وجود قدر من التحويل المرن، وتيسير الانتقال فى داخل الشركات الصناعية وبرامج التعليم وسوق العمل وبينها وبين بعضها البعض***، وهذا يشير أيضا إلى أن الاهتمام لابد وأن يوجه بصورة أفضل نحو عمليات التعاون بين المؤسسات وبخاصة المرونة فى المجالات التطبيقية فى كل من التعليم الفنى والتدريب.

هـ- تحسين التعليم العالى من خلال المرونة والاختيار : (١)

نتيجة لتغير متطلبات التعليم العام الأكاديمى قبل الجامعى بالعديد من الطرق والأساليب التعليمية من حيث الجوانب الكمية والسكانية والاقتصادية والسياسات المتعلقة به، ومن أجل مسايرة هذه التغيرات كان لابد وأن يكون التعليم العالى مرناً بدرجة كافية ، واشتملت هذه الدراسة على أربعة أجزاء كما يلى :

- تناول الجزء الأول منها جوانب المرونة التعليمية ومزيد من فاعلية المدارس التى تنتهجها ، والمتطلبات اللازمة لها وما تطلبه من مواجهة الاضطرابات (التوترات) الناجمة عن تطبيقها وذلك بتقوية وتدعيم المدارس مالياً، والعمل على مواجهة التغير الحادث فى الرأى العام ، وتحديد المسئوليات والاستجابات اللاحقة لها، وضرورة التغلب على المصاعب والتحديات اللازمة لزيادة مرونة التعليم العالى.
- ثم تناول الجزء الثانى السياسات والاستراتيجيات اللازمة نحو زيادة فرص المرونة، واشتمل هذا الجزء على تفصيل لمدى الاستراتيجيات المتبعة،والسياسات الاستراتيجية العالمية، والاختيارات المطروحة أمام المدارس والمناطق التعليمية فى البيئات والمجتمعات المختلفة، ثم قامت بشرح لثلاث استراتيجيات فى ثلاث ولايات أمريكية مختلفة ، وخلصت منها إلى عمل مسح قومى

(1) *Education Commission of The States (ECS); **Bending without breaking, Improving education through flexibility and choice**, June 1996.*

- وتناول الجزء الثالث من الدراسة تطبيق المرونة التعليمية فى الواقع العملى، من خلال طرح بدايات هيكلية بنائية، بهدف وضع توصيات ومقترحات، تدور حول الدور الملقى على عاتق المدرسة، والتغيير المطلوب فى أدوار الهيئات التعليمية والإدارات التابعة فى المجتمعات المختلفة وصولاً إلى الولاية بصفة عامة.
- وتناول الجزء الأخير من الدراسة ***مقترح نحو نظام تعليمى جديد***، وهو عبارة عن استراتيجية تضمنت وسائل القياس والدعم المالى المطلوبة، وضرورة شراكة المجتمع المحلى فى زيادة المرونة بالتعليم العالى ،حيث أوصت الدراسة بتعديل وزيادة تحصيل الطلاب، من خلال تعديل نظم وأدوات القياس والتقويم للإنجاز، بحيث تكون قائمة على المعايير التعليمية الخاصة بهم، والعمل على إصلاح المناهج، وتضمنت الاستراتيجية ضرورة زيادة توعية الرأى العام، عن طريق الإعلام بمدى التقدم الذى تم إحرازه فى نظم التعليم، والتأكيد على أن مسئولية التحويل لتحسين أداء الطلاب فى المدارس بالمناطق التعليمية المختلفة لابد وأن تكون الولاية مسئولة عنه، ولابد من شراكة كل من العائلات والمدارس والمجتمعات المحلية بصورة متساوية فى نظام التعليم المحلى، ولتحقيق هذه التوصيات رأت الدراسة :
- ضرورة التأكد من أن العاملين بالمجال التعليم يتمتعون بتدريب مهنى عالٍ، ولابد أن يكون لديهم الوسائل التى تساعدهم فى أداء وظائفهم على الوجه الأكمل .
- تجديد وتقوية أطر العمل المدرسى فى ***إطار شبكى*** يعمل على تحقيق المشاركة المستمرة لغيرها من المصادر المجتمعية والبيئية.
- توسيع القدرة التكنولوجية والاستفادة منها فى المدارس والإدارات والمناطق والهيئات التعليمية.
- تأكيد الثقة فى المدارس والتعليم بالمدن ***وتوفير الدعم المادى للنظم التعليمية المرنة بها من برامج وغيره***، ولابد وأن تُتَضمَّنْ هذه التوصيات فى السياسات الحكومية، وأن تُستخدم بطريقة شاملة ومستمرة خطط وسياسات الحكومات المتعاقبة، ثم قامت بتوضيح محاور أربع تعمل على دمج هذه الإستراتيجيات المرجو اتباعها لتحقيق غرض المرونة بالتعليم العالى.

و - التحول والانتقال الطلابى : تحسين السياسات لمقابلة الحاجات الجديدة : (١)

واشتملت هذه الدراسة على تسع دراسات تناولت معاً قضية الانتقال والتحويل الطلابى، وبدأت، بتقرير أن نصف عدد طلاب التعليم العالى بدءوا دراساتهم للتعليم العالى فى هذه

(1) *Rifkin, Tronie(Edr); transfer and Articulation ,Improving policies to meet new needs,* ***New Directions for community colleges****, N 96, Winter 1996.*

كليات المجتمع، ولأن نسبة كبيرة من الملتحقين بهذه الكليات والذى لايمكن معه اعتبارهم فى عداد الأقليات، وإذا كانت الدرجة الجامعية الأولى – البكالوريوس – هى المطمح الأساسى للجميع من كافة النواحى الاجتماعية والاقتصادية ، فلابد فى ضوء هذا أن يكون ***الانتقال الطلابى المرن والميسر نحو الكليات الجامعية الأخرى هو الرسالة الأساسية لكليات المجتمع.***

وأوضحت الدراسة أن الاستمرار الفعال فى الانتقال والتنقل، كأحد مهام كليات المجتمع بالتعليم العالى الأمريكى ، يتطلب ضرورة العمل على التطوير وإجراء المزيد من التغييرات فى مجال الانتقال والتحويل ،والتوسع فى قنوات وعمليات الاتصال والتواصل بين مؤسسات التعليم العالى، وخاصة لطلاب كليات المجتمع، وتبصير أولئك ممن ليس لديهم معرفة بأهمية الدور الذى تلعبه كليات المجتمع فى هذا الشأن، وبحيث تتيح فرص أفضل للتعليم العالى، حيث ظهرت فى بداية التسعينيات عدد من التحديات فى مجال التحويل والانتقال الوظيفى لعدد كبير من الموظفين ، والذى أثر بدوره على معدلات التحويل والانتقال الطلابى بين المؤسسات التعليمية المختلفة والتخصصات المتنوعة، مما تطلب معه زيادة الدعم المالى بهذه المؤسسات، والعمل على تزايد انتقال وتحويل الطلاب من خلال إشراكهم فى نماذج الالتحاق ، و الجوانب التعليمية، وأهداف من يسعون ويطمحون فى التحويل والانتقال وفرص العمل، وكذلك غياب الوعى بمعنى الانتقال أو التحويل، ونقص التقدير الحقيقى فى نسب معدلات وعمليات التحويل والتحول بالنسبة لرسالة كليات المجتمع الأساسية فى التسعينيات ومد بعدها.

واعتمادا على هذه التحويلات، فإن الجهود المبذولة لتحسين عمليات الانتقال وسياسات الربط والتطبيق تشكل حرجا مستمرا خلال التسعينيات وما بعدها، وهذه الدراسات التسع كشفت عن القضايا المؤثرة فى الانتقال الوظيفى بالنسبة لكليات المجتمع ، و التى تفترض ضرورة وجود بعض المتطلبات الضرورية لعمليات التحسين المستقبلى لعمليات الانتقال والربط بين المؤسسات التعليمية، وفيما يلى توضيح لكل دراسة على حدة:

- الدراسة الأولى تناولت الخلفية التاريخية لعملية الاتصال ومرونة التنقل والانتقال، كما ناقشت ظهور فكرة الانتقال الوظيفى، وكيف أن العلاقات بين الاتصال والانتقال أصبحت ضرورة أكثر أهمية بالنسبة للكليات ذات العامين ، و التى قد بدأ الاهتمام بها يتزايد فى الآونة الأخيرة،فضلاً عن أن هذه الدراسة تناولت اتجاهات عمليات الربط والانتقال التى سوف يم السير عليها خلال القرن المقبل.
- أما بالنسبة للدراسة الثانية فقد انتقلت إلى دراسة الواقع التعليمى الراهن، والذى ركز على دور الولاية فى تيسير عمليات التحويل والتنقل ، وأشارت إلى أن السؤال المطروح فى هذه القضية: ***ليس ما إذا كانت الولايات ستتخذ موقفا عدائيا من عمليات التحويل والتنقل فى التعليم العالى ، ولكن كيف سيتم تطبيق هذا فى القريب العاجل ؟ وما كيفيته ؟ وما كمه ؟ و بأى***

شكل ولمن ؟، خاصة وأن الفشل فى بعض الكليات والجامعات نتيجة عدم العمل سوياً قد خلق نوعاً من الفراغ و الذى تم ملؤه بواسطة لجان الولايات،وناقشت أيضا أسباب الالتزام الجديد للولاية والمجالات التى ستشارك فيها الولايات فى عمليات الربط والانتقال.

- ثم انتقلت الدراسة الثالثة بعد ذلك من تناول دور الولاية إلى تناول الدور المحلى، وتم مناقشة نتائج دراسة كشفت أبعاد الانتقال كوظيفة من وظائف الأنشطة فى الكلية والذى يتم تنفيذه من خلال الطلاب والمعلمين والإداريين.
- أما الدراسة الرابعة فقد تناولت بالوصف والتحليل الوسائل المستخدمة فى قياس معدلات الانتقال وتم تقديم بعض الطرق الجديدة لمعالجة معدلات الانتقال، ولقياس مدى مساهمة كليات المجتمع فى تحقيق تقدم الطلاب تجاه درجة البكالوريوس والتخرج من المرحلة الجامعية الأولى.
- أما الدراسة الخامسة فقد كشفت عن المزيد من التعريفات الخاصة بعمليات الانتقال والتحويل والأشكال الرسمية له، موضحة مدى التنوع فى معدلات الانتقال، واعتمدت فى ذلك على المحكات والمقاييس المستخدمة لتحديد نوعيات الطلاب، ومجال التخصص المرغوب الانتقال إليه.
- أما الدراستين السادسة والسابعة فقد تناولتا معا، أهمية عمليات الاتصال والربط والتنقل المرن فى التحول الوظيفى، وذلك فى سياق التغيرات الناجمة عن زيادة الكثافة الطلابية، والتى تزايدت بصورة ملحوظة فى السنوات الأخيرة من قبل الطلاب غير التقليديين، ممن ليسوا فى السن العادية مثل كبار السن والموظفين والساعين لإعادة تأهيلهم لمسايرة التحديدات حولهم، وكذلك ممن يسعون منهم نحو اكتساب مهارات تدريبية، وغيرهم من النساء الملتحقات بالتعليم العالى بعد انقطاعهن لفترة زمنية طويلة، وغيرهم ممن يستحقون الحصول على فرص جديدة لتحقيق الانتقال .

وناقشت هاتين الدراستين أيضا النموذج التعاونى لعملية الانتقال أو التحويل الطلابى، خاصة وأنها واحدة من الاتجاهات أو المداخل المرنة لاستيعاب هؤلاء الطلاب والفئات الجديدة، وطرحت أيضا عدد من المداخل الجديدة لعملية التعاون هذه، واقترحت أكثر من خطة تقدمية مستقبلية للمناهج ن والتى هى مفتاح التواصل والاتصال المستمر ، وأشارت كذلك إلى أن التعاون بين الكليات ذات العامين والكليات ذات الأربع أعوام لا يكون مؤثراً أو ناجحاً بدون عمليات التحويل المستمرة ما بين الكليات ذات العامين والكليات ذات الأربع أعوام.

– و الدراسة الثامنة فقد طرحت محاولات من التطبيقات والسياسات التى يمكن أن تستخدم فى سياسات النقل والتحويل للطلاب بين الكليات.

– أما الدراسة الأخيرة من مجموعة هذه الدراسات، فقد تناولت دراسة أدبية من أجل تدعيم القضية المبحوثة، وأعطت أمثلة عن الطرق والأساليب التى من الممكن استخدامها فى كليات المجتمع، لمواجهة التحديات ومقابلة الحاجات الجديدة لعمليات الربط والتحويل .

- وفى النهاية بعد عرض الدراسات التسع ، أشارت الدراسة الأم، إلى أن الحاجة الملحة هى التى دعت إلى مناقشة وتحليل هذه القضية الشائكة، والتى تتعلق بالتواصل والتحويل والتنقل بين مؤسسات التعليم وكليات المجتمع، والتى تم مناقشتها بالتفصيل فى مؤتمر الانتقال للقرن الحادى والعشرين *Transfer for the 21st Century* بجامعة أريزونا فى مركز التحويل الطلابى خلال فبراير ١٩٩٥، وخلصت الدراسة فى النهاية إلى تقديم بعض وجهات النظر حول الانتقال والربط بين كليات المجتمع الحالية وفى المستقبل .

وتشكل كل من الدراسات السابقة سواء العربية أو الدراسات الأجنبية الإطار المرجعى للباحث فى محاولة حل وترسيم واضح لقضية الانسيابية فى التعليم والتعلم بنظم التعليم المصرى، ولقد وضح من سرد الدراسات السابقة أن المسئولين عن التعليم فى مصر لم يكونوا ببعيد عن ورود نفس ذات الفكرة، والإشارة إليها بوضوح والتوصية بضرورة مرونة التعليم العام، فضلاً عن التوصية من وثيقة مبارك والتعليم فى سياساتنا التعليمية الراهنة نحو الأخذ بهذا الأسلوب فى التنسيق ومحاولة ربط النظم التعليمية المصرية ببعضها البعض خارج وداخل النظام التعليمى الواحد، وخاصة بين التعليم العام والتعليم الفنى، بل وبين التعليم الثانوى الفنى والتعليم العالى فى صورة مؤسساته التعليمية المختلفة .

أما بشأن الدراسات الأجنبية والتطبيقات التى انتهجت لتطبيقها فى دول العالم المتقدم، فكما وضح من سرد الدراسات السابقة أن الفكرة بدء العمل بها منذ نهاية عقد الستينيات وبدء السبعينيات وخاصة فى نظم التعليم العالى الأمريكية المتنوعة، وكما سيتضح من فصل الخبرات العالمية فى مجال تحقيق الانسيابية فى نظم التعليم والتعلم، إذ بدأ بتطبيق الفكرة منذ ورودها ،ومحاولة تطوير ما كان مطبقا بالفعل فى الواقع العملى من خلال لجنة كارنيجى لبحث سياسات القبول المرنة، ومحاولة توسيع فرص الالتحاق والقبول المرن والميسر بالكليات المتوسطة سواء الصغرى أو العليا ذات العامين أوالأعوام الأربع بالتعليم العالى الأمريكى، وبحيث يكون الانتقال سهلا وميسرا للراغبين فى تغيير أنماط حياتهم التعليمية ومساراتهم الوظيفية، واستمرار هذا الشأن خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات، متمثلا ذلك فى تجارب تحقيق المرونة فى العملية التعليمية وعلاقته بالنواحى التمهينية والوظيفية، ثم وضع بعض من النماذج والجداول لتحقيق الانتقال الميسر بين المؤسسات التعليمية المختلفة، وتحقيق فرص المرونة بالتعليم الفنى، وبصفة عامة تحسين التعليم من خلال مبدأ المرونة وإتاحة فرص الاختيار المتنوع للطلاب، ومن تغيير السياسات التعليمية ومحاولة تقدير الحاجات والمتطلبات الحقيقية لكيفية تطبيق هذا المبدأ على النظم التعليمية المختلفة، ومن جانب آخر الإشارة إلى استمرار ذلك خلال القرن الحادى والعشرين مما يعطى بعداً أوضح لضرورة إجراء الدراسة الراهنة .

تاسعا : خطوات الدراسة الحالية :

- بدأت الدراسة بالفصل الأول والذى يمثل الإطار العام للبحث والدراسة، ويتم فيه عرض لمشكلة الدراسة والتقديم لها ومنهج البحث الذى اتبعته، و تحديد مفهوم الانسيابية الذى تبنته، وحدود الدراسة ثم عرض للدراسات السابقة.
- ثم انتقلت الدراسة إلى الفصل الثانى، و الذى انقسم إلى جزأين ،الأول اشتمل على دراسة الواقع الراهن للانسياب والمرونة فى نظم التعليم المصرى، و بخاصة التعليم النظامى الرسمى من خلال أربعة أبعاد هى الانسياب ومرونة التدفق خلال مرحلة التعليم الأساسى، ثم خلال التعليم الثانوى ثم التعليم العالى، و أخيرا خلال الدراسات العليا، مشيرة إلى نقاط الانتهاء والانتقال بالنسبة للمتعلمين، والفرص التعليمية المرنة المتاحة للمواطنين، سواء الطلاب العاديين أو غيرهم من الكبار، مشيرة إلى فرص الانتقال والتنقل من وإلى التخصصات التعليمية المختلفة، وبين المؤسسات التعليمية وكذلك بينها وبين مؤسسات العمل .
- ثم انتقلت الدراسة فى الجزء الثانى من الفصل الثانى منها، إلى دراسة مظاهر الجمود والقيود والسدود المشتركة بين نظم التعليم الراهنة، ثم انتقلت بالوصف والتحليل لجوانب الجمود الخاصة بكل مرحلة تعليمية من بداية السلم التعليمى خلال التعليم الأساسى وانتهاءًا بمرحلة الدراسات العليا، ومنها خلصت الدراسة إلى توضيح السدود والقيود التى تحول دون الالتحاق والتحويل أو الانتقال المرن بين التخصصات أو المؤسسات التعليمية المختلفة .
- ثم وقفت الدراسة فى نهاية هذا الفصل ببعد تحليلى مقارن، ناقش بعض النتائج فى ضوء السرد السابق، وطرح مبدأ الانسيابية والمرونة فى نظم التعليم والتعلّم، تمثل فى وضع نظم التعليم المصرى بين الإرغام والاختيار ، بين الأبواب المفتوحة والأبواب المغلقة، والإشارة إلى المتعلم المصرى ذو الاتجاه الواحد، وخلصت فى النهاية إلى بعض من الفجوات والسدود التى تحول دون تحقيق المجتمع المصرى المعلّم المتعلّم والمطلوب للتوافق مع متطلبات القرن الحادى والعشرين.
- ثم انتقلت الدراسة بعد ذلك إلى الفصل الثالث، و الذى تناول ثانى صور المقارنة وذلك من خلال عرض لقضية الانسيابية والمرونة فى نظم التعليم والتعلّم فى التقاليد العربية والإسلامية ، والإشارة إلى الأشكال والصور المختلفة لتطبيق المرونة قديماً خلال نظام الحلقات التعليمى الاختيارى، والنموذج التطبيقى له فى مصر والمتمثل فى التعليم فى المسجد الجامعة (الأزهر)، وقامت الدراسة فى نهاية هذا الفصل بإجراء تحليل مقارن ذو بعد تاريخى لقضية الانسيابية فى ضوء الممارسات والتقاليد العربية والإسلامية .

obeikandl.com

- وانتقلت الدراسة بعد ذلك إلى الفصل الرابع، والذى تناول التجارب العالمية المعاصرة لتحقيق الانسيابية فى التعليم، والتى تناولتها فى ضوء خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودولة ألمانيا الموحدة واليابان ، ثم قامت الدراسة فى النهاية بإجراء تحليل مقارن ثالث بين هذه النظم المتقدمة ونظام التعليم المصرى، فى محاولة للاستفادة من إجراء هذه الدراسة، والذى تمثل فى طرح الرؤية المستقبلية لتحقيق الانسيابية فى التعليم.
- وأخيرا قامت الدراسة فى الفصل الأخير منها بطرح صورة للمتعلم المصرى فى مواجهة نظام التعليم خلال القرن الحادى والعشرين ، أعقبته بطرح الرؤية المستقبلية لتحقيق الانسيابية بين نظم وأنماط التعليم فى مصر، بدأت بالأسس والمبادئ الفلسفية الحاكمة التى تستند عليها، ثم طرحت مشاهد الرؤية المستقبلية والمرتكزات التى تقوم عليها، وانتقلت بعد ذلك إلى عرض لملامح وإجراءات تحقيق الرؤية المستقبلية، من خلال التغلب على الإشكاليات والصعوبات، ثم السبل والملامح والبدائل المختلفة لتحقيق الانسيابية فى التعليم.
- وانتهت الدراسة بعرض للمراجع العربية والأجنبية.

obeikandl.com